

المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف

-دراسة حالة الجزائر (1962-2014) -

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

إشراف الأستاذ:

غراس عبد القادر

من إعداد الطالب:

✓ نورالدين دادون

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع الذي يمثل حصيلة
دراسة وثمره جهدي إلى اللذان قال فيهما الرحمان "وقضى ربك
أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسان".

إلى أعذب وأرق كلمة في الكون وهي أمي الغالية

وإلى روح

أبي الطاهرة.

وإلى عائلتي الكريمة وخاصة (ميدو، فارس، ماريان)

كما أهديه

للأنسة: مركان سعاد وإلى كل أصدقاء الدرب (محفوظ ماجن ،

ساعد، اسماعيل، عبد الحميد، أمين وخاصة إلى صديقي

المهندس المعماري بوذبية عبدالغاني (تبسة)، والمهندس ياسين

محمودي وإلى موظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ولاية

تيسمسيلت .

وكل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المؤطر

الذي لم يبخلني بإرشاداته ونصائحه

نور الدين

كلمة شكر

إيماننا منا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

الذي رواه الأشعث بن قيس عند الإمام أحمد

وإقرارا منا أنه من لم يتعود شكر الناس لن يتعود شكر الله

نقدم تشكراتنا البالغة إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في فتح المركز الجامعي بولاية تيسمسيلت والشكر الجزيل لمدير المعهد السيد الجيلالي العقاب و الأساتذة المؤطرين و خصيصا للأستاذ غراس احمد

الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات القيمة لإتمام هذه المذكرة

ونشكر كل من مدنا بيد المساعدة سواء بنصيحة أو بانتقاد من قريب أو من بعيد .

مدخل:

يحتل النظام المصرفي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية, فهو القلب النابض والمحرك الأساسي والفعال لاقتصاد الدولة وتزداد أهميته من يوم لآخر مع تزايد التغيرات المتلاحقة التي يشهدها المحيط العالمي في إطار ما يسمى بالعملة الاقتصادية بحيث لا ينحصر دور الدول المعاصرة في أن تعرف حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها، بل يتمثل عملها أيضا في ضبط السياسة الاقتصادية لتنظيم اقتصادها ويجب كذلك، ومنذ البداية، أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها، فكل تبادل يثير مشكلة حساب قيمة هذا التبادل ومشكلة دفع تلك القيمة

تعتبر النقود أداة للربط بين أوجه النشاط الاقتصادي من إنتاج للسلع و الخدمات و توزيعها و استهلاكها، التي تطورت عبر التاريخ حسب أهمية وظائفها في الاقتصاد، فقد حظيت النقود باهتمام كبير من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لما لها من دور هام في عملية تمويل التنمية، و رفع معدلات النمو و تحقيق التوازن الاقتصادي، فخلال هذا التطور عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، انطلاقا من اعتبارها حيادية في الاقتصاد كونها وسيلة تغطية للمعاملات فقط من وجهة نظر الكلاسيك، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة في عهد كينز ثم النقديين، حيث أصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المنشط أو المثبط في النشاط الاقتصادي، حسب تحكم السلطات النقدية فيها، هذا و قد جعل تنظيم عرض و تداول النقود ضرورة ملحة، و عليه فإن أية هيئة ما لديها سلطة لتنظيم عرض و تداول النقود هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية.

تثبت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود.

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية البنك المركزي (السلطة النقدية) و الذي يقوم بمراقبة فعلية و حقيقية للمعروض النقدي، طالما يمتلك الأدوات و الوسائل اللازمة و الضرورية لتثبيت التدفق النقدي، و من ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى و وضعية الاقتصاد و إمكانياته، و حتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه أن يتمتع بقدر معين من المرونة و الحرية بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي، و لقد شهدت السنوات الأخيرة حصول الكثير من البنوك المركزية على درجة عالية من

الاستقلالية، ضمانا لسلامة و فعالية السياسة النقدية، من خلال رسم سياسة نقدية تعتمد على دراية واسعة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها.

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد و القرض (90-10)، المعدل و المتمم بالأمر (03-11)، و اللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض و تداول النقود، و الذي كرس مبدأ الاهتمام و التوسع في استخدام السياسة النقدية و تحديد أدواتها و الإشراف عليها و تقييمها، و منح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، و هو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية. ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف و معتدل، فائض هام لميزان المدفوعات، نسبة إيجابية للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة، و يعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية أنفا، حيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية و مالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش و الدعم الاقتصادي. لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي تعد من أكثر المواضيع مثارة للنقاش و الجدل، وبناء على ذلك وفي ظل: تزايد التوجه نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم، والمطالبة بمنح البنك المركزي أكبر قدر من الاستقلالية.

2 الإشكالية:

وقصد توضيح وتحديد الموضوع محل الدراسة يمكن بلورة إشكالية بحثنا على النحو التالي: ماهو دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات سعر الصرف وما مدى تأثيرها في الجهاز المصرفي؟

3- الأسئلة الفرعية:

من أجل معرفة غرض هذه الدراسة استعنا بالأسئلة الفرعية التالية :

. ماهي السياسة النقدية ، و أهدافها، و أدواتها، و قنوات إبلاغها؛وما مدى درجة تأثيرها ودورها في هيكل السياسة الاقتصادية ؟

. ماهي أسعار الصرف والنظريات المحددة ؟ وماهر دورها في النشاط الاقتصادي ؟

. ماهي تطورات السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر؟

4-الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة سنعمل من خلال بحثنا على اختبار الفرضيات الآتية:

- السياسة النقدية لها دور أساسي في المعاملات الاقتصادية وتُساهم في تحقيق أهداف مجمل السياسة الاقتصادية التي تعرف بالأهداف النهائية أما سياسة الصرف فهي الوسيلة التي يمكن من خلالها ضبط وتقويم عملية الاستيراد والتصدير وهذا عن طريق ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية أي تحديد المعاملات التجارية.
- يتطلب توازن المدفوعات النقدية الخارجية تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) لتنظيم سوق الصرف.
- قامت الجزائر بحملة من الإصلاحات والتعديلات بغرض التحكم في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية.

5-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

. محاولة دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي الحديث قصد الاستعانة بها لإجراء دراسة تحليلية .

-محاولة التعرف على أدوات وبعض جوانب السياسة النقدية وإظهار فعاليتها.

- محاولة إبراز أهم المتغيرات الخاصة بسعر الصرف.

-محاولة إظهار دور ووسائل السياسة النقدية وسياسة الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي.

. محاولة إلقاء الضوء على تجربة الجزائر .

6- أهمية البحث:

تتلخص أهمية هذا البحث من حيث المكانة التي يحتلها القطاع المالي و المصرفي في اقتصاديات الدول وما يواجه هذين القطاعين من تحديات و باعتبار القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادية وما لم تكن المصارف ذات مركز مالي قوي فقد تؤدي إلى تدهور الاقتصاد، لذا تبحث الدول عن وسيلة من اجل الحفاظ على نظام مصرفي قوي و سليم ، يضمن لها التقدم المستمر .

7- مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع
- محاولة فهم وسائل السياسة النقدية و آلية الصرف وتأثيرهما .
- تركيز صندوق النقد الدولي على سياسة الصرف لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات عند وضعه لبرنامج التعديل الهيكلي .
- عرض أهمالإصلاحات المصرفية في الجزائر بهدف التحكم في هيكل السياسة الاقتصادية .
- بالإضافة إلى تشجيع المشرف و اهتمامه باختيارنا لهذا الموضوع .

8. منهج البحث:

اعتمدنا على منهجين:

الاستنباطي للوصف و التحليل.

الاستقراي لتحليل المعطيات والإحصائيات الخاصة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف.

9-حدود الدراسة:

الحدود المكانية: النظام المصرفي في الجزائر.

الحدود الزمانية : من الإستقلال إلى يومنا هذا .

10- هيكل البحث :

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة عامة

تلتها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع .

تمت صياغة الفصل الأول من البحث كمدخل للموضوع قيد الدراسة وذلك من الجانب الاقتصاد

الكلي، حيث تضمن عموميات عن السياسة النقدية وتم التطرق إلى التعاريف والأهداف ودورها في هيكل

السياسة الاقتصادية الكلية.

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول بعض المفاهيم النظرية الخاصة بسعر الصرف، أنواعه وأنماطه وكذا عرض أنظمة الصرف.

لقد تعرض الفصل الثالث والأخير للتطورات التي مرت بها السياسة النقدية وكذا المراحل الأساسية لسياسة الصرف في الجزائر وذلك منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا .

تمهيد:

لقد حظيت السياسة النقدية النقدية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مختلف العصور، وتباينت آراء المفكرين حول النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، وهناك من يعتبرها محايدة ولا أثر لها في النشاط الاقتصادي، وهناك من يعتبرها المحرك والمؤشر الأساسي في الحياة الاقتصادية. وقد تبلورت هذه الأفكار في صيغة عدة نظريات نقدية.

وبالرغم من تعدد تعاريف السياسة النقدية واختلافها إلا أنها تبقى مع ذلك من الأدوات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي حيث "أصبحت الأداة الرئيسية للاقتصاد الكلي منذ عشرينتين" وقد أصبح المصرف المركزي أحد المكونات الأساسية في النظام الاقتصادي والذي يشهد خلال العشرينتين الماضيتين تحولات جذرية سواء بالنسبة لمبتكرات الأسواق المالية أو بالنسبة لمبتكرات الأسواق المالية أو بالنسبة لما يتصل بالتخفيف من القيود التنظيمية على النشاط المصرفي.

سنحاول معالجة كل ما سبق من خلال مبحثين أين سنتطرق في المبحث الأول إلى تعريف السياسة النقدية والتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية وإبراز أهم الاختلافات بالإضافة إلى أهداف السياسة النقدية والمؤشرات الهدفية الأكثر مصداقية. أما المبحث الثاني فسنعالج من خلاله الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وهذا بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي وهذا حسب الظروف الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهميتها.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة و لهذا ارتأينا في هذا الحديث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها و المرور بمختلف المدارس التي تناولتها و ساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال النقاط التالية:

1-تعريف السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و ذلك وفقاً للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية¹ لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب و الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية و النقدية و المالية و العلاقة التي تربطهم جميعاً في الإطار العام للاقتصاد.

اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي و خاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان و كذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة و بالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع .

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود و بالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما و عليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات و قواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

¹. سمير محمود معتوق -النظرية و السياسات النقدية - الدار المصرية اللبنانية 1989 القاهرة ص 149ص144

2- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

نظرا لأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور و تمر بعدة مراحل و عقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، و يهمننا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية و ذلك على النحو التالي:

2-1- المدرسة الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي

وتعتبر نظرية كمية النقود(النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول(النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني(المستوى العام للأسعار) و ن أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود .

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، و يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدي، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروض

2-2- المدرسة الكينزية:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية 1932، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929 نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود(النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حولا مقترحة لحل تلك المشكلة لأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني و نادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد

مقبولا، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام¹ ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة" أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار "والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

2-3- المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي. وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقد يبين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في علام الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما. يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعلا على مختلف

1. جميل الزيدانين - السياسات في الجهاز المالي - دار وائل للنشر - عمان، 1999، ص 89. ص 88

الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فأن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة يؤدي إلى تقليل كمية النقود عن الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى. مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. وأخيرا يمكن القول إنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته

3-أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتبعية الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك. أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

يتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

● 3-1- استقرار المستوى العام للأسعار:

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانیه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي

. ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أ - الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة .

ب - الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

ج - الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتوجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

د - الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم. من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية¹.

● 3-2- التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعات ها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة. أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة .

● 3-3- تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية :

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية و المصرفية الوسيطة هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير ، متوسطة وطويلة الأجل) ، في كل من سوقي

¹ . ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 1995 ص 76

النقد والمال، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقرضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح¹ وتطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني.

3-4- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه. وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لا بد أن يقابله ادخار. فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية² والتمويل قد يكون محلياً كما قد يكون أجنبياً.

والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادخار³ الادخار: . جمع وتعبئة الادخارات بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة. رفع مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

الاستثمار: . زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في التكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.

¹ عمرو محي الدين: **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 449

² عمر محي الدين : ، مرجع سابق ص 453

³ ناظم محمد النوري المشري، مرجع سابق ص 298 ص 297

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولاشك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة، في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات، ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة فإن السلطة النقدية تستخدم أدوات السياسة النقدية وهو ما نحاول التطرق له في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطرق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسمار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والمناخ من الائتمان.

هذا بالإضافة لاستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتناع الأدبي والتعليمات الملزمة ومن هنا يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى ما يلي:

- 1- أدوات كمية: الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.
- 2- أدوات كيفية: وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر.
- 3- التعليمات المباشرة

● 1- الأدوات الكمية: تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

1.1 سعر إعادة الخصم: لقد كان بنك إنجلترا "BankRate" أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان، واستعمل البنك سعر خصمه لأول مرة في سنة 1839 ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي، خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

كما يعرف سعر الخصم: بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة، لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم (البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم. أما في حالة عدم توفر السيولة لتقدم القروض لعملائها فإنها تكون مضطر (البنوك التجارية) إلى الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك). فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيجد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد.

أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم احتياطات المصارف، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد.

عند انخفاض سعر إعادة الخصم تقتصر البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطياتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لإتباع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع، فتقل احتياطياتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى توقعات الأفراد فقد تكون داعمة لسياسة البنك المركزي أو معاكسة لها. فلو رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فيتوقع الأفراد بداية سياسة انكماشية وارتفاعا مقابلا في أسعار الفائدة وانخفاضا مقابلا في أسعار الأوراق المالية، فيقوم الأفراد ببيع الأوراق المالية التي يجوزتهم لتخفيض الخسارة المحتملة ويحجمون عن الاقتراض متوقعين ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيتم تسريع أحداث السياسة الانكماشية مما يدعم سياسة البنك المركزي.

أما لو عاكست توقعات الأفراد ما قام به البنك المركزي من رفع سعر إعادة الخصم. كأن يكون توقعهم عدم استمرار ذلك فيقومون على عكس ما أشرنا إليه سابقا وذلك بشراء الأوراق المالية بأسعار يتوقعون ارتفاعه، فترتفع أسعار الأوراق المالية وتنخفض أسعار الفائدة مما يعكس سياسة البنك المركزي. وأخيرا يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

1-2- السوق المفتوحة: تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية¹ وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد وفي حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة حينما يقوم البنك

1. أحمد جامع - التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990 ص 266 ص 267

المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضاً وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

إن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية دفعة واحدة يخفض قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية عليها، نتيجة العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها، فترتفع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى التقليل من الاقتراض.

أما في حالة انكماش الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي فيقوم هذا الأخير بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة، ويدفع قيمتها بنقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في المصارف التجارية، فتزداد إيداعاتها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد سيولة الجهاز المصرفي وتتوسع البنوك التجارية في الائتمان ومنح القروض.

إن قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية مرة واحدة يرفع قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فتنخفض أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية، فتنخفض تكلفة الاقتراض ومن ثم التوسع فيه تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل عن طريقتين:

- أولهما: التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر.
- وثانيهما: التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر.

1-3- نسبة الاحتياطي الإجباري: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى الأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة¹ وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

1 محمد حسين الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2000

وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933¹ ومن ثم استعمل في باقي دول العالم، أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض 90/10 الصادر بتاريخ 90/04/14 يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أنه تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توصيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي % 28 من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا "... في بداية الأمر كانت سياسة الاحتياطي ترمي إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تنجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبحت عبارة عن أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي .

إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالات التضخم، لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض وبالتالي تقليل خلق الودائع والائتمان لأن البنوك التجارية متوسعة فعلا في منح القروض أما في أوقات الانكماش أين يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضا، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الافتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة تغذية لدى البنوك التجارية وبالتالي فلن يتغير شيء ولذلك فإن أداة نسبة الاحتياطي القانوني بحاجة إلى أداة أخرى تعمل معها عندما يكون الأمر متعلق بالانكماش².

إن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني يتوقف على:

¹ أنظر عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 ص 84

1. أحمد جامع، مرجع سابق، ص 266

❖ 1- كيفية توزيع أرباح زيادة عرض النقود بين البنوك ووزارة المالية حيث تتوقف نسبة توزيع الأرباح على السياسة النقدية، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فهناك حالتان أمامه.

الأول: أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فعندما يذهب ربح زيادة عرض النقود إلى البنوك التجارية، لأن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي قدرة البنوك التجارية على الإقراض وشراء الأوراق المالية وبالتالي يتيح الحصول على عوائد أكبر.

الثانية: أن يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فعندما تزداد عوائد البنك المركزي بازدياد عوائد الأوراق المالية المشتراة، وبما أن جزءاً من أرباح البنك المركزي تذهب إلى وزارة المالية، فهذا يعني أن إتباع سياسة السوق المفتوحة يؤدي إلى ذهاب الزيادة في الأرباح إلى الحكومة (وزارة المالية) ويتعين على البنك المركزي الاختيار بين سياسة الاحتياطي القانوني وبين سياسة السوق المفتوحة.

❖ 2- ضمان البنك المركزي للبنوك التجارية

يراعي البنك المركزي عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عندما يلجأ عملاؤها لسحب ودائعهم عند الحاجة.

ففي الدول المتقدمة: حيث يوجد نظام التأمين على الودائع، وكذلك وجود سوق مالية متقدمة تستطيع البنوك التجارية بيع بعض الأوراق المالية لتحصل على السيولة المطلوبة مما يجعل سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لتوجيه السياسة النقدية.

أما في الدول النامية: حيث لا وجود لنظام التأمين على الودائع وكذلك لا توجد أسواق مالية متقدمة، تصبح سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لضمان سيولة المركز المالية للبنوك التجارية.

خلال سردنا لأحداث الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وكنتيجه لذلك نخلص في الأخير إلى:

. تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم محدودة في أثرها بالنسبة لأثر سياتي السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، فهي لا تؤثر على الاقتصاد إذا لم تقدم البنوك التجارية على الإقراض من البنك المركزي الأمر الذي لا يتحقق في كثير من الأوقات لأن البنوك التجارية تتجنب الاقتراض من البنك المركزي، لأن ذلك يظهرها ضعيفة في مركزها المالي ويسيء إلى سمعتها مما يقلل من عملائها.

. إن سياسة إعادة الخصم تقلل من تأثير سياسة إعادة الخصم تقلل من تأثير سياسة السوق

المفتوحة فعندما يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية يبيع الأوراق المالية إلى البنوك التجارية أو إلى الأفراد (السوق المفتوحة) فينخفض النقد خارج المصارف وتنخفض احتياطات البنوك التجارية،وهنا تقوم هذه البنوك بالاقتراض من البنك المركزي لتعويض انخفاض احتياطاتها مما يعيق تحقيق السياسة الانكماشية لأن الاقتراض سيؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية وبالتالي زيادة عرض النقود مما يعاكس هدف السياسة الانكماشية المتبعة.

. تتسم سياسة الاحتياطي القانوني بسرعة مفعولها في التأثير في عرض النقود وسعر الفائدة مقارنة بسياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر إعادة الخصم.

. تتميز سياسة نسبة الاحتياطي القانوني بالحياد والوضوح، فالأول لأنها لا تميز في نسبة الاحتياطي القانوني بين المصارف الكبيرة والصغيرة أما الثانية فرفع نسبة الاحتياطي يعني بالضرورة سياسة انكماشية في حين تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني سياسة توسعية في الائتمان النقدي، غير أن سياسة نسبة الاحتياطي القانوني تعاني ضعف المرونة بهدف إحداث تغيير طفيف في سعر الفائدة وعرض النقود وهذا عكس سياستي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم.

ف نجد سياسة السوق المفتوحة تتميز بالمرونة التي يتحرك فيها البنك المركزي من مشتري إلى بائع، كما أن هذه السياسة تتميز بالدقة في تحقيق التوسع والانكماش بحجم عرض النقود زيادة أو نقصا. مما سبق يمكن القول أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمشار لها سابقا تعد ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية.

● 2. الأدوات الكيفية (النوعية)¹ :

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على

¹. أنظر - :عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 80- 83

الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تحدم الاقتصاد الوطني.

وهذه الأدوات كثيرة منها:

2-1- تأطير القروض :

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

2-2- التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا. عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات : كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا، لا بد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض

2-4- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

2-5- تغيير شروط الاحتياطي القانوني:

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلاً إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقاً لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلاً من 700 ألف وحدة نقدية.

2-6- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الافتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات .

2-7- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

2-8- تنظيم معدلات الفائدة:

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومرجحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدبنة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل الودعة لديها من طرف أصحابها. بحيث

يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

. حماية منافسي البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية) كي تتمكن من جلب الودعين

. تنظيم الهامش فتحديد سقف سعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة.

. بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

● 3- التعليمات المباشرة:

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا الكمية منها والكيفية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر، وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الوسائل الكمية والكيفية، كذلك في حالة رغبة من البنك المركزي في زيادة فعاليتها.

عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيهه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي.

هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو وما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

3-1- الإقناع الأدبي: تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة

ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية. فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجاري ملزمة بالإقناع الأدبي وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو

عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة¹ كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلا تنفيذ سياسة نقدية توسعية للقطاع الأول لتحفيزه للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكماشية عامة لفرض الإقناع المعني (الأدبي) على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته. وغالبا ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية

3-2-الإعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها . من الجدير ذكره في الأخير هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سيادة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة بنيتها الفنية الكاملة.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن السياسة النقدية ما هي إلا جملة من الإجراءات التي تستخدمها الدولة، بغية تحقيق أهداف خاصة بالتنمية الاقتصادية، مستخدمة في ذلك ضبط عرض النقود والتوسع النقدي.

- فخلق هذه السياسة لم يكن عبثا، وإنما لتحقيق أهداف سامية تجلت من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات بالمحافظة على سعر الصرف ، كذلك محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل التام والتخفيف من حدة البطالة.

1- ضياء ومجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر ، 1993 الطبعة الأولى، ص39

- ولبلوغ الأهداف السابقة الذكر كانت هناك سلطة خاصة تسهر على تحقيقها والتي تجسدت في البنك المركزي الذي اعتبر كسلطة نقدية في أغلب الدول.

فهذا الأخير يعد المسئول الأول والمباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها، متخذا في ذلك عدة طرق وأساليب، سواء كانت على مستوى السوق النقدية أو الحافظات أو بطرق أخرى قد أشرنا إليها سالفاً، وذلك من أجل بلوغ أهداف معينة ومحددة، والتي كما رأينا أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام متمثلة في الأهداف الأولية و الوسيطة والنهائية .

وكما رأينا أيضاً أنه لا بد للسلطة النقدية من استقلالية حتى تؤدي دورها على أحسن وجه، وتأخذ بيد الاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصاديات المتقدمة .

ولكن بالرغم من فعالية السياسة النقدية وسرعتها في معالجة المشاكل الاقتصادية، إلا أنها تقف عاجزة عن معالجة بعض الإختلالات، وهذا ما تجلّى خاصة سنة 1929، عندما لم تستطع آليات السياسة النقدية من إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد التي غرق فيها .

وبالتالي فهناك سياسات اقتصادية أخرى تقف إلى جنب السياسة النقدية في مواجهة المشاكل والتحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا اللاحق إن شاء الله.

تمهيد: اتخاذ العملة كوسيط للتبادل إن ومقياسا للقيمة، أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجدها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف. ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها وكذا الأغراض المتوخاة منها، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم بمختلف أسواق الصرف التي تحدد فيها أسعار الصرف العملات، وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الأول أي عموميات حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني يعالج أنظمة سعر الصرف و كذا أهدافه وأدواته.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

1 - تعريف سعر الصرف :

إنه من الواضح أن المبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك لإحدى العمليتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنها لها. ومنه فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹ ويمكن إن نعرف سعر الصرف بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية البلد²، كما يعتبر الاقتصادي "حمدي عبد العظيم" أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، وتعتبر عن ثمنها بوحدة من العملة الوطنية³.

2 - صيغ الصرف :

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقات بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

2.1 - سعر الصرف الاسمي :

يؤدي تفاعل قوى الصرف فالطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص بعملة ما في لحظة معينة من الزمن، ولاشك أن سعر الصرف الاسمي هو محدد رئيسي " للثمن" المحلي للعملة الأجنبية، ولكنه ليسا المحدود الوحيد، يميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات الأجنبية) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية (مثل البنك المركزي) وبسعر محدد قانونيا.

¹ - د. اسامة محمد (الغولي) ومحمدي محمد شهاب ، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة للنشر .1997.ص 292.

² - PHILIPPE Avoyo ,ET Autres, « *finance appliquée* » , paris, dunod, 1993.p53.

³ - د. حمدي (عبد العظيم) ، " سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة "، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1984.ص96.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

2.2 - سعر الصرف الحقيقي :

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية أو يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية) .

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوى الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس، تسمح بقياس تأثيرات الصرف على ميزان مدفوعات¹.

ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة و العكس بالعكس.

مثال:

- سلة مرجعية ألمانية تكلف 100 مارك.

- سلة مرجعية أمريكية تكلف 50 دولار .

سعر الصرف الاسمي 1 مارك = 0.5 دولار.

سعر الصرف الحقيقي (دولار، مارك) = $0.5 \times (50/100)$

= 50 دولار للسلة ألمانية / 50 دولار = 1

هذا معناه أن كل سلة أمريكية تقابلها سلة ألمانية.

فإذا حدث تدهور في سعر الصرف الإسمي للدولار قدره 10% (م = 0.55 د) فإن سعر الصرف الحقيقي يصبح (1.1) سلة أمريكية مقابل سلة ألمانية أو يحدث نفس الشيء إذا ارتفعت الأسعار في ألمانيا بمقدار 10% أو انخفضت الأسعار في أمريكا بنفس النسبة، هذا التدهور الحقيقي يدل على أن القوة الشرائية للدولار اتجاه السلع والخدمات الألمانية انخفضت بمقدار 10% إذ ما قورنت بقوته الشرائية اتجاه السلع والخدمات الأمريكية².

2.3 - أسعار الصرف الفعلية الاسمية:

هو معدل الهندسي لمؤشرات سعر الصرف الاسمية في دولة ما مقارنة بعملات الدول الشركاء التجاريين.

ويهدف حسابه إلى معرفة تطورات العملة الوطنية بدلالة عدة عملات أخرى.

● اختيار سلة عملات الشركاء التجاريين مع إلحاق كل عملة بمعامل.

¹ -PERYRARD Josette , « *Gestion Financiere Internationale* », 3ème edition , vuibert, paris. 1995. p70.

² -KRUGMAN.P et OBSTFELED.R, « *Economie Internationale* », Belgique. 1992. p470.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

- حساب معدلات سعر الصرف الثنائية (الاسمية) بالنسبة لسنة المرجعية في حالة الاقتصاد الوطني متوازن.
- يتم حساب أسعار الصرف الفعلية الاسمية (TCEN) عن طريق الصيغة التالية :

$$TCEN = \prod_{i=1}^n (ITNi)^{\alpha_i}$$

- ITNi : مؤشر سعر الصرف الإسمي للعملة الوطنية بالنسبة للعملة i.
 - α_i : معامل موازنة للعملة i .
- ترجمة (TCEN) مرتبط بشكل تسعيرة العملات الوطنية (مؤكد أو غير مؤكد)، إذا كانت العملة الوطنية غير مؤكد فإن ارتفاع (TCEN) يعين تدهور فعلي للعملة الوطنية وعكس صحيح.

مثال:

دج/دولار (و،م،أ)	دج/اليورو	دج/الين	
60	40	122	2002
65	45	124	2003
0.6	0.25	0.15	α_i

لنأخذ كأساس سنة 2002 (Année de base) ، نتحصل على مؤشرات سعر الصرف الاسمية الآتية

دج/دولار (و،م،أ)	دج/اليورو	دج/الين	
60	40	122	2002
65	45	124	¹ 2003

لنحسب الآن سعر الصرف الفعلي الاسمي (TCEN) لعام 2003 :

$$TCNE = (108)^{0.6} \cdot (112)^{0.25} \cdot (101)^{0.15} = 107.89$$

نقول إذن، أن العملة الجزائرية حدث لها تدهور فعلي اسمي بـ 7.89%.

¹ - القيمة المتحصل عليها في 2003 تم حسابها كنالي : قيمة سنة 2002 / قيمة سنة 2003 x 100.

2.4 - أسعار الصرف الفعلية الحقيقية:

يقيس سعر الصرف الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين إزاء شركائه التجاريين بالقياس إلى الفترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني، ولنفرض عن سبيل المثال أن سعر الصرف الإسمي لبلد معين قد بقي دون تغير لكن مستوى الأسعار بهذا البلد قد ارتفع إزاء الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة، هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنًا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي بالتالي ضغوطا على ميزان الحساب الجاري لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت سنستعين بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCER)، ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي على ضوء حركة الأسعار النسبية . ومن المقاييس الشائعة لاحتساب (TCER) هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المخفضة للشريك التجاري .

والمعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي :

$$TCER = \prod_{i=1}^n [Ri(Pe/Pi)]^{Wi}$$

بحيث يمثل:

- Pe/Pi : نسبة مؤشر الأسعار في البلد المعني إلى مؤشر أسعار في الشريك التجاري رقم (i) في الفترة (t) وسنة لأساس هي نفسها سنة لأساس الخاصة Ri .

- Wi : وزن ترجيحي مطبوع لعملة الشريك التجاري رقم (i).

ويمكن بنفس الشكل تعريف المتوسط المرجح لمقاييس (TCER) الأخرى (الحسابية والتوفيقية) عن طريق

استبدال Pi في صيغة (TCER) بـ $Ri(Pe/Pi)$.

المبحث الثاني: أنظمة الصرف.

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساسا على أنظمة صرف مختلفة.

ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات¹. إن تعددت الأنظمة النقدية الدولية، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان، ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

1 - نظام ثبات الصرف :

لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب، التي دام العمل بها إلى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى في شكل المسكوكات الذهبية، ثم سبائك ذهبية ونظام الصرف بالذهب إلى غاية الحرب العالمية الثانية.

1.1 - آلية الصرف:

في ظل قاعدة الذهب، وإلى غاية 1914، كان سعر الصرف وحدة النقد يتحدد وفق الكمية من الذهب التي تحتويها العملة، فإذا كان وزن الذهب الذي يحتويه واحد "1" دولار أمريكية يمثل 1.505 غرام، وكمية الذهب الموجودة في الفرنك الفرنسي تقدر بـ 0.290 غرام، فهذا يعني أن عدد الوحدات من الفرنكات الفرنسية مقابل دولار واحد هو 5.18 فرنك، وهو سعر التعادل.

إلا أن هذا التعادل بين العملات ليس ثابتا، باعتبار أن العملات هي خاضعة مثلها مثل السلع الأخرى لقانون العرض والطلب وبالتالي يتحده سعر الصرف فعلي للعملات في سوق الصرف، إلا أن هذه التقلبات لا يمكن لها أن تتعد كثيرا عن سعر التعادل، فهي محصورة في حدود ضيقة ضمن ما يسمى بجدي دخول وخروج الذهب، إذا لا تتعدى نفقات تأمين وشحن هذا المعدن.

ويقصد بجدي الذهب، المجال الذي تحصل فيه تقلبات سعر الصرف الخارجي في البلاد المتبعة لقاعدة الذهب، والتي لا يمكن لها أن تتجاوز نفقات نقل الذهب².

¹ - FAUGERE.J-P et VOISIN.C, « *Le Système Financier et Monétaire International* ».edtion.nathan.1994.p80.

² - د. الحريري (محمد خالد)، "الإقتصاد الدولي"، جامعة دمشق، سوريا.1977.ص108.

1. 2 - تقييم النظام:

لا يمكن الحكم على الفشل أو نجاح أي نظام صرف، إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها والعيوب التي اكتنفته.

1. 2. 1 - المحاسن:

الذي يظهر جليا في دول أوروبا وأمريكا الشمالية في ظل نظام قاعدة الذهب المتبع بمعنى أن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانيزمات السوق .

كما يسعى هذا النظام، إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة ومن جهة أخرى، على العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.¹

يحقق قدرا كبيرا من الاستقرار في معدلات صرف البلدان التي تنتهج قاعدة الذهب.

1. 2. 2 - المساوئ:

تم السير وفق هذا النظام مقارنة بباقي الأنظمة نظر لمزاياه العديدة ورغم ذلك فقد تخللته عدة عيوب أظهرت حدوده، إذا أن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب.

ويمكن تلخيص هذه المساوئ في :

إن الكميات المستوردة من هذا المعدن، تؤدي إلى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد، مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى بالإضافة إلى ذلك فإن نظام قاعدة الذهب، يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي. والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخليا، هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول.

نتيجة لهذه العيوب وغيرها، لم تفلح محاولات العودة إلى نظام الذهب رغم اللمسات التي استحدثت على النظام الأصلي من أجل التخلص من الفوضى التي سادت أسعار الصرف ما بين الحربين، فاضطرت الدول المنتهجة هذا النظام التخلي عن قاعدة الذهب.²

¹ - PEYRARD Josette , op cit .p06.

² - كثير من الدول، ومن بينهما أنكلترا تخلت عن القاعدة سنة 1931، و تركت فرنسا العمل بهذا النظام سنة 1936.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

2 - نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل :

نتيجة العيوب السابق ذكرها، كان لزاما التفكير في إرساء قواعد جديدة تحكم نظام النقد الدولي لتفادي الفوضى النقدية السائدة بين الحربين، فتأسس نظام بروتن وودز .

2.1 - آلية الصرف:

لقد إتفق المشاركون في مؤتمر بروتن وودز على ضرورة تبني أسعار صرف ثابتة، من خلال قيم العملات على أساس وزن الذهب، والالتزام بالمحافظة على أسعار تعادل العملات، على أن يكون الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى الذهب فارتبطت عملات البلدان الأعضاء في الصندوق بهذه العملة، و أصبحت إلى جانب الذهب أداة للاحتياط والتسوية، تحظى بقبول البنوك المركزية، لتأكدتها من إمكانية تحويلها إلى ذهب في أي وقت.

وقد تم تسجيل أسعار الصرف العملات رسميا معبرا عنها بالدولار الأمريكي في سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946¹ ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) : أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946، الوحدة : الدولار الأمريكي.

الدولة	العملة	سعر التعادل
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	1.000
المملكة المتحدة	الجنيه الإسترليني	4.030
فرنسا	الفرنك	0.008
كندا	الدولار	1.000
هولندا	الكلدر	0.377
الشيلي	البيزو	0.003
الهند	روبية	0.302
الفلبين	البيزو	0.206

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، النظام النقدي الدولي، ص41.

¹ - د. الموسوي: (ضياء مجيد) ، "نظام النقد الدولي" ، المؤسسة الجزائرية للطباعة .1987. ص41.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

لقد حدد صندوق النقد الدولي مجال أسعار صرف العملات بدلالة الدولار بـ 1%¹ من سعر التعادل سواء بالانخفاض أو الارتفاع مع التزام الدول ، من أجل الحفاظ على أسعار الصرف ضمن هذا المجال، إتباع سياسات اقتصادية ونقدية مناسبة من خلال تدخلات البنوك المركزية، إما بشراء أو بيع العملات في السوق الصرف. ويمكن للدولة أن تخفض أو ترفع من سعر عملتها إلى حدود 10 % من سعر التعادل، دون استشارة الصندوق، إذا حدث اختلال أساسي (هيكلية) في ميزان مدفوعاتها، أما إذا تجاوز التعديل هذه النسبة فإن الدولة العضو ملزمة بأخذ موافقة الصندوق.

ومنه نستنتج أن استقرار أسعار الصرف في ظل نظام بروتن وودز، لا يعني الجمود المطلق، بل يتغير وفق ظروف ميزان المدفوعات، إلا أنه لا يطلق العنان للدولة في التصرف في تحديد أسعار الصرف، بل يستوجب حصولها على موافقة الصندوق حتى لا يكون استقرار الصرف عرضة للانتهاك من جراء التعديلات المتوالية.

2. 2 - تقييم النظام:

إن عمل النظام النقدي الدولي الذي تمخض عن مؤتمر بروتن وودز، له مؤيدوه الذين يتفقون عند محاسنه أو مزاياه وله معارضون يتبعون عيوبه ومساوئه.

2. 2. 1 - المحاسن:

يمكن سرد المحاسن التي يعتمد عليها مؤيدو نظام ثبات أسعار الصرف القابلة للتعديل على النحو التالي:

- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، وبتالي بقاء أسعار العملة الوطنية ضمن مجال التقلبات المسموح بها ومنه تفادي الكثير من الإختلالات الاقتصادية التي تعيق المبادلات الدولية².
- نظام يجمع بين نظام ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب، ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر صرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات مع منع التغيرات المتتالية لأسعار الصرف.
- سمح نظام بروتن وودز بالرفع من الإنتاج العالمي وكذا التجارة الدولية بوتيرة سريعة مقارنة بالأنظمة التي سادت قبله.

2. 2. 2 - المساوى :

يبرر المعارضون تأييدهم اتجاه نظام بروتن وودز من خلال العيوب التالية :

- إن ارتكاز العملات الرئيسية على قاعدة الدولار يتطلب احتفاظ الولايات الأمريكية المتحدة باحتياطات ضخمة من الذهب، لكن في الواقع ومنذ مطلع الستينات تناقص الاحتياطي الذهبي، ولم يعد يغطي الدولارات الموجودة على مستوى دول الفئاض، فازدادت الشكوك في عدم قدرة الولايات الأمريكية الوفاء بتعهداتها، فانعدمت الثقة في الدولار وكثرت المضاربة ضده.

¹ - عقب اتفاق واشنطن ، عدل مجال تقلب أسعار الصرف ليصبح +/- 2.25 %.

² -SALLES Pierre , « *Problèmes Economiques Généraux* », 6ème edition . dunod.paris .1986.p317.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

- لم يكن يسمح نظام بروتن وودز بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة أو بالسرعة المطلوبة، على المستوى أسعار صرف العملات مما أدى إلى عدم فعالية التعديل¹.
- ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار، بصفته وسيلة من وسائل الدفع الدولية، بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة، إذا ظهرت الإختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم و سائل الدفع، مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار حقوق السحب الخاصة (DTS)².
- اعتبار الدولار كعملة احتياطية قد يعمل على نقل التضخم من الولايات الأمريكية المتحدة إلى بقية العالم.
- إفتقار نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أدوات يستعين بها صندوق النقد الدولي في معالجة التوقعات بخصوص تخفيض أو رفع قيمة العملة خاصة في ظل تدفقات رؤوس الأموال بين الدول³.

3 - نظام سعر الصرف المرن:

ولقد تم الإستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدها قواعد بروتن وودز، حيث قامت الدول الأوربية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار⁴ بمعنى ترك كامل الحرية لسوق الصرف في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة، هذا النظام المطلق يعمل على تكريس ميكانيزم ذاتي لتسوية ميزان المدفوعات، مبني على أساس سعر صرف مرن تماما، وقد عرفت بعض العملات التعويم بالتوافق، حيث ارتبطت فيما بينها على أساس معدلات إرتكازية.

3.1 - آلية الصرف:

- إن تحديد سعر صرف العملات في ظل نظام التعويم، يختلف باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها ربط العملة الوطنية بأشكال الربط المختلفة أو تركها حرة تتحدد وفق ظروف السوق، و يمكن التمييز بين ما يلي:
 - **التعويم المطلق (الحر)** : الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض و الطلب، وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد⁵.
 - **التعويم المقيد (المدار)**: ونقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف، إما بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية، أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع.
- إن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من أهمها:

¹ - عطون. مروان، "أسعار صرف العملات"، دار الهدى الجزائر. 1992. ص.104.

² - عبارة عن متوسط مرجح لأسعار صرف العملات الخمسة الأساسية المكونة للسلة وهي : الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، اللين البياني والجنيه الإنجليزي.

³ - مندوراحمد، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية. 1990. ص.152.

⁴ - KRUGMAN P et Obstfeld.R. op cit. p37.

⁵ - حميدات(محمود): "مدخل لتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1996. ص.110.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

- أن لا تؤدي التداخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات.
- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى، أما الصور التي تجسد هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فيمكن سردها على النحو التالي:
 - التأثير على حركة الصادرات والواردات .
 - التأثير على حركة رؤوس الأموال.
 - التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية .
 - استعمال أسعار الفائدة.
- وفيما يخص أشكال الربط التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل الثاني لقوانين (Statuts) صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب، مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:
 - **ربط العملة الوطنية بعملة أحادية:** وهو أسلوب اعتمده 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالباً بالدولار الأمريكي أو إحدى العملات الرئيسية التي يتم من خلالها إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية .
 - **ربط العملة الوطنية بسلة من العملات :** فإما أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة، التي يصدرها صندوق النقد الدولي أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال .
 - **المرونة المحددة اتجاه عملة الربط:** هذا النظام يحدد ضمن مجال معين، مستوى تذبذب العملة الوطنية اتجاه عملة الربط وقد يعتمد هذا النظام أربعة دول خليجية.
 - **المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:** ويقصد به النظام النقدي الأوربي الذي يضم 10 دول أوربية، عملت على ربط عملاتها ببعضها البعض مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.
 - **مرونة بدلالة مجموعة مؤشرات:** إن البلدان الخمسة التي انتهجت هذا النظام، تعتمد إلى تعديل ألي (أوتوماتيكي) لعملاتها وفق التغيرات التي تحدث على مستوى المؤشرات المنتقاة، وهو ما يعرف بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.
 - **التعويم المدار:** في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة، لكن يخضع لتغيرات، بدلالة مجموعة من مؤشرات منها احتياطات الصرف، التضخم وتطور سوق الصرف الموازي.
 - **التعويم المستقل:** وهنا السوق هي تحدد أسعار صرف العملات.

3. 2 - تقييم النظام:

ككل نظام صرف، فان التعويم له مؤيدوه وله معارضوه، وكل منهم يستدل بنقاط القوى في تبرير تحليلاته وأفكاره ويقدم نقاط الضعف لدحض حجج معارضيه.

3. 2. 1 - المحاسن:

- يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتقدها نظام ثبات أسعار الصرف، من حيث أنه:
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات، من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، بما يضمن حرية البلد في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة، دون قيد خارجي¹.
- يقف في وجه المضاربة عوض أن يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت، بحيث كلما أزداد الطلب على العملة أرتفع سعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة.
- لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب.
- يسمح بسرعة كبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية، لأن التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

3. 2. 2 - المساوى:

- أما عن العيوب فيستدل المعارضون بما يلي :
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا، يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف² مما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
 - لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحضها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.
 - عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول³.
 - تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁴.
 - تأثر أسعار الصرف بالعامل النفساني، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

¹ -SALLES Pierre : op cit.p318.

² - سالفاتور (دومينيك) ، " الأقتصاد الدولي" ،سلسلة ملخصات شوم ، دار ماكجروهيل للنشر.1984.ص187.

³ -BENISAAD.M.E. « *Lajustement Structurel Objectifs Expériences* ».alain.edition .Alger.1993.p117.

⁴ -BERGER.Pierre. « *La Monnaie et ses Mécanismes* ».edition bouchene.alger.1993.p73.

4 - نظام الرقابة على الصرف :

يتضح أن نظام التعويم الحر يلقي صعوبة بارزة في توفير أسباب التوازن، ولهذا ذهب الكثير، إلى ضرورة تدخل السلطات النقدية قصد تلطيف التذبذبات الحادة بإدارة التعويم أو القيام بربط العملة الوطنية بالأشكال التي بينها سابقا، والبعض منهم أكد على ضرورة فرض رقابة على عمليات الصرف الأجنبي للحفاظ على قيمة الخارجية للعملة.

4. 1 - مفهوم و أهداف الرقابة على الصرف :

4. 1. 1 - مفهوم الرقابة على الصرف :

يقصد بالرقابة على الصرف، ذلك الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية، فلا تتيح للمتعاملين حرية التصرف بها بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص مايتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج وتعني الرقابة على الصرف أيضا، إشراف الدولة على سوق الصرف من خلال تقييد حركات العرض والطلب على النقد الأجنبي، بواسطة تثبيت أسعار صرف العملة كما هو الحال في قاعدة الذهب.

4. 1. 2 - أهداف الرقابة على الصرف :

كانت تهدف الرقابة على الصرف في بداية الأمر، إلى تحقيق ثبات وإستقرار أسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية، لكن مع حصول اغلب الدول ومحاولاتها في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل، عمدت إلى اتخاذ نظام الرقابة باعتباره وسيلة من وسائل السياسة النقدية¹ تختلف ظروف فرضها باختلاف الهيكل الاقتصادي للدول، وتهدف إلى:

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهتدة بالتدهور في الأسواق الخارجية، باعتبار أن التذبذب في سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، مما يدفع السلطات النقدية إلى تثبيت سعر الصرف الرسمي باتخاذها لإجراءات تخص بيع وشراء العملات الأجنبية، وبالتالي الحيلولة دون المضاربة في العملة الوطنية.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال الحد من الواردات ، وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات، عوض أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف العملة الوطنية أو إتخاذ إجراءات انكماشية².

- حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن السعر العادي.

¹ الفار (ابراهيم محمد)، "سعر الصرف بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة. 1992. ص70.
² د. حمدي (عبد العظيم) ، مرجع سابق. ص56.

الفصل الثاني: سياسة الصرف

- منع نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج، عن طريق سن إجراءات قانونية وتنظيمية تقيّد أو تمنع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوجه استثمارات النقد الأجنبي في المشروعات ذات الأولوية والمتضمنة في خطط التنمية الإقتصادية.

- حماية الإقتصاد الوطني من انعكاسات الإقتصاد العالمي، ففي حالة الكساد مثلاً قد تلجأ الدولة إلى التوسيع النقدي، فترتفع الأسعار والدخول، وبالتالي تقل الصادرات وترتفع الواردات، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، فتلجأ الدولة إلى فرض نظام الرقابة للرفع من الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي إمكانية إتباع سياسة إقتصادية داخلية. تعتبر هذه الأهداف جميعها متداخلة ومتكاملة، تسعى إلى تحقيقها خاصة البلدان النامية من خلال تقنيات وأساليب محددة.

4. 2 - تقنيات الرقابة على الصرف :

تختلف أساليب وتقنيات نظام الرقابة على الصرف باختلاف الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للبلدان المتبعة لهذا النظام، وتباين درجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، إلا أن جميعها يسعى لتحقيق نفس النتيجة، ويمكن سرد أهمها على النحو التالي :

4. 2. 1 - اتفاقيات المقايضة:

من خلال قيام الدولة باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى، دون أن يترتب عن ذلك أي تحرك نقدي، وهذا النوع من الاتفاقيات طبع علاقات الدول الإشتراكية سابق وكذا الدول النامية.

4. 2. 2 - اتفاقيات الدفع:

ويقصد بها الاتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة وعلى أساس سعر صرف محدد وثابت، هدفها تمويل التبادلات المختلفة.

4. 2. 3 - اتفاقيات المقاصة :

بموجب هذه الاتفاقيات، يقوم صندوق التسوية بتحصيل مدفوعات مستورد معين ودفع مستحقات المصدر.

4. 2. 4 - اتفاقيات القائمة :

قد تتفق بلدان في إطار المبادلات التجارية الثنائية على منع وضع قائمة من السلع، التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الاتفاق عليها.

4. 2. 5 - نظام سعر الصرف الموحد :

يتم تحديد سعر الصرف إداري رسمي يوميا، ويكون موحدا لجميع المعاملات مقابل العملات الأجنبية، تحدده السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي، لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات.

4 . 2 . 6 - سعر الصرف المتعدد:

تعتمد الكثير من الدول النامية سعر الصرف المتعدد، بهدف تخفيف وقع التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات، من خلال توجيه التجارة الخارجية، ويقوم هذا النظام على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية بغرض شراء وبيع السلع المختلفة بأسعار مختلفة من طرف فئات عديدة من المستهلكين والمنتجين حسب أهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني¹ . وهناك تقنيات أخرى متعددة جربتها دول دون غيرها إلا أننا ركزنا على أكثرها شيوعاً، علماً بأنها تسعى جميعها إلى تحقيق نفس الأهداف المذكور آنفاً.

4 . 3 - الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة:

سوف نتعرض لتقييم نظام سعر الصرف في ظل الرقابة فقط من الوجهة السائدة ذلك أن الإيجابيات قد لمسناها من خلال تقديم الأهداف، وأغلب السلبيات مصدرها في الواقع العملي خاصة، ويمكن أن نذكر في هذا الصدد ما يلي:

- تقف الرقابة على الصرف عائقاً في وجه نمو المبادلات التجارية، من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يثبث التنمية الاقتصادية.
- تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق تمويل الاستثمارات الدولية.
- يؤدي هذا النظام إلى التضخم المحلي و المغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق الصرف الموازي.

¹ - مصار منصف، مرجع سابق، ص 62.

5-أهداف سياسة سعر الصرف وأدواتها:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1. تخفيف عدم الاستقرار

2. مقاومة التضخم

3. تخصيص الموارد

4. تنمية الصناعة والإنتاج المحليين

أما أدوات سياسة سعر الصرف نذكر منها: تخفيض سعر صرف العملة ، سياسة الصرف بإعادة توازن ميزان المدفوعات ، سياسة سعر الصرف الموحد وسعر الصرف المتعدد و مراقبة الصرف .

خلاصة الفصل:

بالفعل، لا يمكن فهم سياسة الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية ونظام المدفوعات الدولية.

فالأزمات النقدية المتعددة تجدد مصدرها في الحدود (السلبيات) التي عرفتها أنظمة الصرف مما استوجب إدخال تعديلات، اختلفت درجتها باختلاف حدة الأزمات.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

تمهيد:

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فاعلية و نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة و كذا على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات ،بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء¹ . فتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع ، فهو يحتاج إلى وضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه، وعليه لا يمكن فهم دور وتطور القطاع المصرفي الجزائري إلى داخل إطار نمط الاقتصاد الذي اختارته الجزائر. وقد كان هذا النمط قائما على التخطيط المركزي وكان لزاما على النظام المصرفي أن يتشكل بحيث يستجيب لمتطلبات إستراتيجية التنمية، بصفة أدق لمتطلبات التخطيط المركزي .

تقدم هذه الدراسة الخاصة بتقييما لتجربة الجزائر الأخيرة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. في هذا الإطار تم إعادة سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم وتعديل سعر الصرف .

ولتوفير فهم أفضل لتجربة الجزائر في هذا الميدان تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض تطور مؤشرات السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر.

¹ بن عزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004. ص136

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين السياسة النقدية و سياسة الصرف

المطلب الأول: سعر الصرف، هدف خاص للسياسة النقدية.

إنّ الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة 2001-2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2012 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي خلال 2013، بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا، مجرا بالنمو خارج المحروقات الموزع جيدا بين القطاعات وفي ظرف يتميز بتعزيز نسبي للميزانية وبتقلص العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية. ومع ذلك، فإن هشاشة المالية العامة أما متقلبات أسعار المحروقات تُشكل موضوع الساعة، إذ تقلص المجال المتاح للميزانية العامة من حيث تخصيص الموارد لدفع النمو. من جهة أخرى، يساهم التوسع القوي للقروض الموجهة للاقتصاد، المعزز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إنعاش الاستثمار الإنتاجي وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

وقد دعم استقرار سعر الصرف الفعلي هدف السياسة النقدية في سنة 2013، في ظرف يتسم بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي. كما كانت نجاعة تسيير السياسة النقدية حاسمة في سنة 2013 من حيث امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. وقد ساعد ذلك على تسجيل تراجع في التضخم، إذ عاد معدل التضخم في ظرف قصير إلى هدف التضخم المسطر.

هذا وقد ساهمت نجاعة تسيير السياسة النقدية في استمرارية الاستقرار المالي والذي تعزز إطارها التنظيمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، خاصة وأن سنة 2013 تميزت بتحسن في مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي. يُجلب تقرير بنك الجزائر هذا، أهم التطورات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية لسنة 2013 مع تركيز خاص على تطورات القطاع المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز بهشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول. كما يعرض هذا التقرير بأكثر تفاصيل صياغة وتسيير السياسة النقدية، خاصة من زاوية دورها الحاسم في رقابة المسار التضخمي وفي الحفاظ على الاستقرار النقدي.

إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما. بالحفاظ على هذا المعدل، قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية (سواء عبر تدخلات المصرف المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة)، تستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

إن التدخل المقصود والهدف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم. وهذا ماذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

ولهذا يبقى اختيار سياسة صرف عاملا أساسيا لتحديد إستراتيجية اقتصادية ومالية. سياسة الصرف تسعى إلى تحديد المستوى "الجيد" للتعامل النقدي، مستوى يترتب عن نقطتين:

أ. الاحتياطي من الصرف.

ب. الأهداف المراد تحقيقها.

أ - الاحتياطي من الصرف:

عندما يكون في حوزة البلاد قدر مهم من احتياطات العملات وقدرة كبيرة على الاستدانة في الأسواق الدولية، يمكن لها أن تدافع عن تعادل عملاتها بتخصيص جزء من هذا الاحتياطات أو من القروض لهذا الغرض، أي لمواجهة عدم توازن المدفوعات الخارجية.

ب - الأهداف المراد تحقيقها:

على المدى المتوسط:

يوجد إجماع على أن الهدف الرئيسي للسلطات النقدية في مجال المدفوعات الخارجية يبقى بسيطا ووحيداً: هو تحقيق والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (أي أن توازن ميزان التجاري والحركات العادية والهيكلية لرأس المال). تعادل العملة يجب أن يكون بقدر يحقق هذا التوازن حتى لا يلحق بالبلاد خسارة أو دخولا غير مبرر لاحتياطات الصرف. إلا أنه ثمة حقيقة لوحظت في بريطانيا هي الحصول على توازن المدفوعات الخارجية على المدى الطويل عند سعر صرف معين دون أن يرافق هذا حالة اقتصادية مرضية.

على المدى القصير:

على السلطات النقدية الاختيار بين عملة قوية وعملة ضعيفة لأن توازن المدفوعات الخارجية يمكن تحقيقه حتى عند سعر صرف مرتفع عن قدره الحقيقي "surévalué"، هذا يعني أن أسعار السلع المباعة في الخارج هي نسبيا مرتفعة جدا وهذا راجع لإحدى الأسباب الثلاثة:

أ. انكماش النشاط الاقتصادي الداخلي.

ب. انخفاض حجم الواردات.

ت. دخول رؤوس الأموال الخارجية مشجعة بأسعار الفائدة المرتفعة اصطناعيا.

إن تقرير ارتفاع سعر الصرف نسبيا وعن قدره الحقيقي يساعد على التقليل من سرعة التضخم فهو يجعل الواردات قليلة الثمن (مع سياسة نقدية صارمة). مما يمكن البلاد من تكوين ادخارات في لتمويل الاستثمار، فظهور مؤسسات بمنتجات قوية وجديدة يمثل الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ على مكانة البلاد في ميدان التنافس الدولي. فدخل البلاد في الأسواق الدولية بسلع جديدة تمكن من إعادة توازن المدفوعات في المدى القصير والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على سياسة سعر الصرف.

تهدف السياسة النقدية، بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية: الأسعار، مستوى النشاط، العمالة، التوازن الخارجي. هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا وغاية السياسة النقدية التحطم فيها. وهي أسعار الفوائد، المجمعات النقدية والقرض وسعر الصرف. نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدا باستخدام أدوات في حوزتها. وهكذا فسعر السوق فيما بين البنوك أو القاعدة النقدية الخارجية هي أهداف في متناول السلطات النقدية أكثر من سوق السندات ومجموع السيولة الاقتصادية M3.

تؤثر السياسة النقدية إذن بواسطة أدوات مباشرة وغير مباشرة على أهداف عملية والتي لها أثر على الأهداف الوسيطة والتي تمكن من الوصول إلى الأهداف العامة.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

إن السياسة النقدية تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على توازن المدفوعات الخارجية للبلاد أي تؤثر على معدل سعر الصرف للبلد: بصفة مباشرة عن طريق تعديل الصرف أو تدخل السلطات النقدية في الأسواق بصفة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة.

تميز تطور الاقتصاد الكلي منذ بداية سنوات 2000 بفائض في الادخار على الاستثمار، رغم التآكل الواضح لهذا الفائض المسجل في سنة 2009 ، بسبب الصدمة الخارجية الحادة، قد تجسدت في انهيار إيرادات صادرات المحروقات مقارنة بسنة 2008 ووقعت هذه الأزمة عشر سنوات بعد الصدمة التي حدثت في سنوات 1998-1999 أي عقب إتمام فترة التثبيت والتعديل 1994-1998 وفي وقت ساهمت فيه صلابة الوضعية المالية الخارجية خلال السنوات 2000 لاسيما بين سنتي 2004 و 2008 ، في إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية. وقد أدى التراكم المتواصل للاحتياطيات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.

في مثل هذا الظرف، الذي يتميز بتوسع نقدي معتدل وحالة استمرار التضخم الداخلي ، واصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013 وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنتظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي تناغم مع الأهداف الكمية الوسيطة في هذا المجال.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

الجدول رقم (3-1) : تأثير السياسة النقدية على سياسة الصرف

الأهداف العامة	الأهداف الوسيطة	الأهداف العملية	الأدوات
الأسعار	سعر الفائدة القصير المدى	سعر السوق فيما بين البنوك	- السوق المفتوحة
مستوى النشاط	سعر الفائدة الطويل المدى		-إعادة الخصم
العمالة	الكميات النقدية المجمعة	القاعدة النقدية الخارجية	-الاحتياطات الإجبارية
	كميات القرض		- إحاطة الاعتماد
التوازن الخارجي	سعر الصرف		- مراقبة مباشرة لسعر الصرف - مراقبة الصرف

المصدر: د بخراز يعدل فريدة "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي" ص 147.

نجد نماذج نظرية وأخرى تطبيقية ترشد السلطات النقدية إلى كمية تحديد هذه المستويات.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة النقدية و سياسة الصرف في الجزائر

إن التطور الذي شهدته اقتصاديات دول العالم وظاهرة العولمة المالية والمصرفية التي خلقت جواً من المنافسة وزيادة حب السيطرة والنفوذ، جعل من هذه الدول تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم استراتيجياتها في السوق، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين والتشريعات لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق. ولأجل ذلك تم سن قانون 90-10 الذي كان نقطة تحول جوهريّة ونقلة نوعية في مجال النشاط المصرفي في الجزائر و إعلاناً عن التوجه الجديد للدولة الجزائرية والمضي قدماً نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً وأكثر تحرراً، كما أتبع هذا القانون بعدة تعديلات من أجل جعل النظام البنكي أكثر فاعلية وأكثر تجانساً وتفاعلاً مع المستجدات والتطورات التي أصبحت تتميز بالسرعة والفجائية في كثير من الأحيان.

المطلب الأول: السياسة النقدية و النظام المصرفي ما قبل التسعين

قبل أن تظهر الملامح الأساسية للعولمة المالية في التسعينات والتي ألفت بظلالها على النظام المصرفي الجزائري، كانت هناك عدة إصلاحات لهذا الجهاز الحساس وهذا تماشياً مع التطورات والأحداث المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فكانت هناك عدة إصلاحات في فترة السبعينات وكذلك الثمانينات.

1: إصلاحات السبعينات: ابتداءً من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بـ :
(1) - التمركز.

- هيمنة دور الخزينة.

- التخصص الوهمي للبنوك التجارية.

1 - عبد الحق بوعتروس، " الأنظمة البنكية والتقنيات المالية.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

فقررت السلطات الجزائرية ابتداء من هذه الفترة أن تكلف البنوك بتسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية و هو ما يستوجب بالضرورة إعادة تنظيم كل الهياكل المالية للبلاد وفي هذا الإطار اتخذت عدة إجراءات كما يلي (1):

- تنظيم إجراءات حصول المؤسسات العمومية على السحب المكشوف (Le découvert) في إطار تمويل الصادرات.

- توزيع وتقسيم المهام فيما يتعلق بتنفيذ الاستثمارات المخططة التابعة للقطاع العمومي بين وزارة التخطيط ووزارة المالية.

- تحديد طريقة تمويل الاستثمارات بالنسبة للمؤسسات العمومية.

- تعزيز دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني.

- توطين (domiciliation) المؤسسات العمومية في مختلف البنوك.

- تحديد معدلات فائدة مركزيا بعد موافقة المجلس الوطني للقرض.

- وضع إجراءات لمساهمة المؤسسات العمومية التي تشهد عجزا في التسيير (gestion déficitaire).

ولقد انبثق عن الإصلاح هيتان هما: المجلس الوطني للقرض (CNC) واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

2: إصلاحات الثمانينات:

دفعت المشاكل التي طرحتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت رقم 09/79 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980، ولقد أدخل هذا القانون عاملين يتعلقان بسياسة التمويل، مثل الانتقال إلى التمويل الميزان الاقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية (2) ولقد بدأت مع الثمانينات إصلاحات هيكلية، بدأت بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

¹ - شمول حسيّنة، "أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 131.

² - بن عبد الفتاح دحمان: "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 155.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

بعد الفترة الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري لاسيما تدهور وسائل الدفع الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط ابتداء من عام 1986 والوضعية السيئة للمؤسسات العمومية التي تراكمت عليها الديون الضخمة لخضوعها لأهداف الحكومة في مجال الأسعار والتوظيف، بين الوضع ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة وهو ما شكل نقدا لنمط التسيير الاقتصادي المخطط المتبع⁽¹⁾.

في سنة 1986 صدر قانون أساسي مصرفي يحمل رقم 86-12 والذي أدخل مفهوم "مخطط القرض" بدلا من اللجنة التقنية للقرض والذي يسمح للنظام المصرفي بضمان مطابقة الموارد المالية والنقدية لأهداف مخطط التنمية الوطنية، وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسبما يقتضيه اقتصاد السوق ومن أهم الإجراءات المتعلقة بالتسيير البنكي التي جاء بها:⁽²⁾

- دفع النظام المصرفي إلى اتخاذ أي إجراء يمكنه أن يؤثر في تحديد أو تقليص مخاطر عدم الدفع أو عدم الملاءة وتعبئة الموارد المالية.

- إستعادة البنك المركزي لصلاحياته في تصور ووضع السياسة النقدية.

ورغم نقائص هذا القانون إلا أن بموجبه أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الإقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات.

لقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرتين وواضحين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ "نظام مؤسسات القرض" فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية (تسيير حسب مبادئ التجارة والمر دودية)⁽³⁾، كما نص على تحديد القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية مسبقا من طرف المخطط الوطني للقرض وعلى ضرورة تخلي الخزينة العمومية على تمويل الاستثمارات العمومية وعلى تعزيز دور البنك المركزي الجزائري. لهذا يمكن أن نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988⁽⁴⁾.

1 - شملول حسينة، مرجع سابق، ص 134.

2 - شملول حسينة، مرجع سابق، ص 134.

3 - جودي كريم، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي، 1996، ص 302.

4 - محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 138-141.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

ونظرا للأحداث التي عرفتها نهاية الثمانينات بدأ التمهيد لبناء اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فكان لابد من تطوير النظام المصرفي الجزائري تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية ككل، وليحدث ذلك لابد من ⁽¹⁾ :

- قيام البنك المركزي بدوره خاصة فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة سياسة القرض.
- إعادة توزيع مصادر وتدفقات تمويل الخزينة العمومية نحو مؤسسات القرض.
- زيادة المنافسة بين البنوك وتحديثها بالإضافة إلى ترقية المنتجات المصرفية الجديدة.
- إعادة تأطير موظف/ البنك مع ما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية. ومن أجل التماشي و الانسجام مع التطورات العالمية على مستوى الآليات المصرفية صدر قانون جديد يعتبر قفزة نوعية نحو التغيير سمي بـ " قانون النقد والقرض".

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية بعد التسعينات

يتمثل دور السياسة النقدية في تكييف عرض النقود والطلب عليها بهدف منع الاضطرابات التي تؤثر على الإنتاج الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية مع ضبط صارم للسيولة المحلية.

يكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمها لجوء البنك المركزي إلى المزيد في إعادة تمويل البنوك وكذا في توفير آذونات الخزينة بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة. لهذا عملت الجزائر منذ استقلالها على تحسين وتطوير سياستها النقدية وخاصة فترة تحولها إلى اقتصاد السوق من خلال تبنيها عدة إصلاحات هيكلية على اقتصادها.

التطورات النقدية منذ عام 1991 :

يمكن أن نقسم هذه التطورات إلى فترتين تعكسان التغير الجذري في الوضع الاقتصادي الكلي فخلال فترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية بصفة أساسية التي تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.

ونتيجة لانعدام الانضباط المالي وزيادة الطلب للمؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجرور الضخمة والتباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان

¹ - شملول حسينة، مرجع سابق، ص 136.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وتبعاً لذلك زاد حجم النقد -الكتلة النقدية - بمفهومه الواسع M2- بنسبة 22% خلال الفترة 1992 و 1993- مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية غير أن التضخم انخفض في الواقع من 25.5% سنة 1991 إلى 20.5% في نهاية 1993 .

ابتداء من عام 1994 وفي إطار برنامج الإصلاح جرى تقييد السياسة النقدية لإحداث بعض خفض سريع في التضخم، وقد ساعد في ذلك التحول الهائل في الوضع المالي أين انخفض عجز الموازنة بأكثر من 4¹ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 و 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1995 ، وبناء على ذلك تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع في الفترة 1994 إلى غاية 1997 وقد انخفضت نسبة سيولة الاقتصاد (M/2) الناتج الداخلي الخام) من 52.5% سنة 1993 ، إلى غاية 45.5² % سنة 1994 إلى أقل من 3.7 % سنة 1997 ، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشدداً إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39 % سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 ، ويعد ذلك أداءً رائعاً خصوصاً في ضوء تخفيض قيمة العملة بنسبة 50 % من بداية البرنامج .

إن الهدف الرئيسي الذي تتوخاه تدخلات البنك المركزي هو مراقبة التضخم طبقاً لمعيار متوسط المدى الذي اعتمدته السلطات في 2000/2001 أثناء مناقشات حول مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وبلوغ هذا الهدف فإن السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض تحدد في بداية كل سنة برمجة نقدية من أجل التحكم في وتيرة تطور مختلف العناصر النقدية وجعلها تتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم وعليه أصبح من الممكن تحقيق نسبة تضخم معتدلة بفضل تضافر سياسة مالية توسعية لكن محصورة في حدود التوازنات المنشودة وسياسة نقدية حذرة. إن تطبيق قانون القرض والنقد كان له آثار إيجابية على هذه السياسة، فقد أدى ذلك إلى توقيف التضخم وإعادة التوازن النقدي إلا أنه لا بد من زيادة إصلاح القطاع المصرفي والبنكي فحسب خبير في صندوق النقد الدولي يرى إن النظام البنكي الجزائري لا يصلح لتشجيع الاستثمارات كما يقترح فتح رؤوس أموال البنوك العمومية للخواص وللبنوك الأجنبية نظراً للافتقار للمرونة والسرعة في أداء المعاملات. هذه التغييرات التي ستطرأ على الاقتصاد الوطني سيكون لها انعكاسات مباشرة وغير المباشرة على الفرد والمجتمع الجزائري وحتى ندرك مدى استجابة المجتمع الجزائري لهذه التغييرات وكيف يتعامل معها لا بد من التعمق قليلاً في انترولوجيا أو نفسية المجتمع الجزائري.

¹كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 65-61

² - conseil National Economique et Social, **Rapport Sur La Conjonction Economique Et Sociale**

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

هدف استقرار الأسعار و التحكم في التضخم :

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر و أن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة .

نلاحظ أنه في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل للتضخم اقل بقليل من المعدل المستهدف 03 % حيث بلغ نسبة 2.58 % ثم واصل في الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل 3.97 % سنة 2004 أي أعلى من المعدل المستهدف بنسبة 24.4 % ، ثم سجل انخفاضاً في سنة 2005 ليصل إلى 1.38% أين بقي المعدل المستهدف 03 % إلى جانب هذا تم أيضا استهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية بين 14.8 % و 15.5 % حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشاً في الارتفاع منذ عام 2006، بحيث انتقل معدل التضخم من 2.31 % سنة 2006 إلى 3.68 % ، و 4.86 % ، و 5.74 % في السنوات 2007، 2008 و 2009 على الترتيب، غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم و/ أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، أن الميل التصاعدي للتضخم المسجل ابتداءً من عام 2006، يرجع أساساً إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 4.3 %، و 6.56 % ، و 7.4 % في السنوات 2006 ، 2007 ، 2008 على الترتيب¹ ، نظراً لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي .

بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 (8,89%)، وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة، تميزت سنة 2013 بعودة معدل التضخم إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض بلغ التضخم السنوي المتوسط في الجزائر نسبة 3,26 % في 2013 مقابل 8,89 % في 2012 (4,52% في 2011 و 3,9 % في 2010)، رغم ظاهرة التضخم الداخلي وقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المسجل في 2013 في الجزائر، ذلك كون أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3,5 % كانزلاق سنوي وهذا تناغماً مع تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف سنة 2012 وأخيراً، وتناغماً مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض الأمر (رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010) التي تعطي إرساءً قانونياً لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، أخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة .

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، مرجع سابق، ص 55

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

في هذا الصدد، عزّز بنك الجزائر العمل على التنبؤ على المدى القصير لمعدل التضخم قصد ضمان متابعة هدف التضخم ابتداء من سنة 2011 على سبيل المثال، كان معدل التضخم المتوقع في ديسمبر 2013، الذي تمّ توقعه في سبتمبر 2013، مقدّر بـ 3,4 ٪، في حين بلغ التضخم الفعلي المقاس بمؤشر الأسعار للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) نسبة 3,26 ٪. وبالتالي، فإنّ التضخم السنوي للمتوسط قد بقي في تناغم مع التوقعات على المدى القصير، مؤكداً العودة إلى المعدل المستهدف في أقل من اثني عشر شهراً وذلك بعد الذروة التاريخية المسجلة في جانفي 2013 (8,91 ٪) كما عرف معدل التضخم تباطؤاً جديداً في 2014 حيث سجل نسبة 2,9 ٪ ويعد هذا المعدل منخفضاً مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدلاً للتضخم بنسبة 3,9 ٪ و للإشارة فإن قانون المالية 2015 قد توقع 3 ٪ كمعدل للتضخم وهكذا، فقد ساهمت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في تجسيد هدف العودة إلى استقرار الأسعار على المدى القصير، أي ابتداء من 2013، مع بقاء معدلات الفائدة الحقيقية للمصارف موجبة.

يمكن تتبع تلك التغيرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2) : التضخم في الجزائر للفترة (2000-2014)

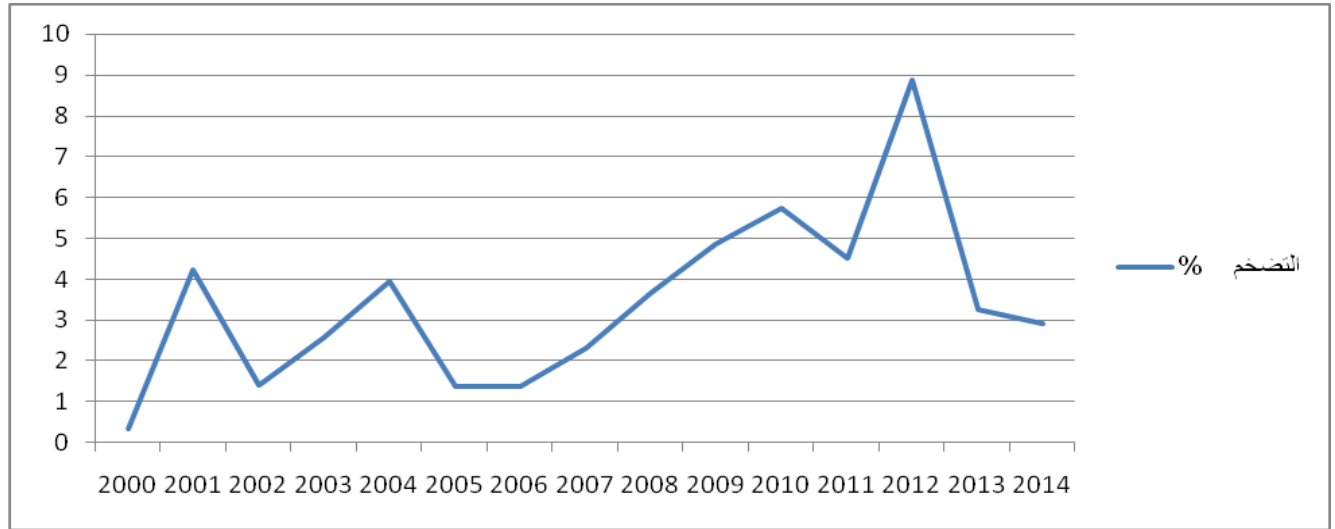
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التضخم %	0,34	4,23	1,42	2,58	3,97	1,38	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	4,52	8,89	3,26	2,92

المصدر: بنك الجزائر

-Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111, Op, Cit; p 03.

-Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No.11/40, Op, Cit;p 03.

الشكل رقم (3-1): منحى التضخم للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 3-1

المطلب الثالث: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

نحاول عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر، وذلك من خلال عرض مختلف أنماط الصرف التي أتبع منذ الاستقلال. هذه الأنماط يمكن حصرها فيما يلي :

- نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة.
- نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات .
- نمط الصرف العائم المسير (flottement géré).

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

1 - نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة:

1.1 - الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963): في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي

كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال وإختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسير بمفردها ، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية .

1.2 - التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973) :

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار جزائري) في 10 أبريل 1964، معرفة بالتبادل الثابت مع الفرنك الفرنسي يعني : 1 دينار يساوي 1 فرنك فرنسي وقيمة ذهبية تقدر ب (mg180)، أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بروتون وودز.

من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار ، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية. ونظرا لنتائج نظام بروتون وودز وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.

2 - نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994) : بداية من 1973، الجزائر تقرر جعل الدينار

بدلالة سلة ل 14 عملة وذلك للابتعاد عن خطر الارتباط بعملة واحدة، وهذا بتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة.

إنطلاقا من كون أثر الدولار قوي على سلة المرجعية و بالإضافة لكون :

- واردات الجزائر أساسا من الإتحاد الأوروبي.
- القروض من نفس الدول بالإضافة إلى الين.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

فقدرة تحر إيرادات تصدير المحروقات للجزائر تكون متعلقة بسعر الصرف الدولار بالنسبة لباقي العملات. وعليه ، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس عندما ينخفض الدولار بالنسبة للعملات ، القدرة الشرائية لإيرادات التصدير تنخفض.

من جهة أخرى : فإن انخفاض الديون الخارجية مرتبط بقيمة الدولار مقارنة بعملات التي تمت بها ديون الخارجي . قيمة المديونية الخارجية للجزائر بالدولار انخفضت من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14 مليار دولار في 1984¹ هذا ما بين أن الجزائر تخلصت بجزء من مديونيتها والتي تسبب فيها ارتفاع قيمة الدولار. موازاة مع هذا النمط من الصرف المتبع، الجزائر اختارت عدم تحويل عملتها، هذا الاختيار له مبرراته وهي:

- آلية للدفاع عن تعادل الدينار لأن هيكله الاقتصاد لم تكن متنوعة.
- الطريقة المثلى للحصول على موارد من العملة الصعبة مصدرها أساسا صادرات المحروقات، حيث أن البنك المركزي يعرض " إداريا" الموارد من العملة الصعبة، معتمدا على ميكانزمات يمنح من خلالها ترخيص بالاستيراد للتجار معتمدين وهذا لمقاربة الطلب والعرض على العملة الصعبة وكذا تثبيت سعر الدينار في المستوى المرغوب فيه.
- مراقبة الصرف ساعدت على خلق التوازن الخارجي موازاة مع تدفقات لاستدانة الخارجية.

1. 2 - سياسة الصرف السلبية (passive) (1973-1986):

أهم ما ميز هذه السياسة هو أن تعادل العملة الوطنية هي ثابتة مع عدم المراعاة الكلية للأسس الاقتصادية والمالية لهذه العملة.

التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعدت على استقرار الدينار الجزائري لكن استقرار اصطناعي مبني على تسيير إداري لسعر الصرف غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار. وعليه، فالجزائر مولت مدة طويلة عجز الميزانية عن طريق خلق النقدي ، والتي تتراكم وتنتج عنها زيادة في السيولة في الاقتصاد والتي تضاعفت لعدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها و الذي أدى لاستمرار السياسة التضخمية لمدة. تعادل الدينار المستقر إداريا عن طريق مراقبة الصرف، لم تعكس الأساسيات الاقتصادية ،

¹ - BENBITOUR A , « L'Algérie au Troisième Millénaire : D'fis et potentialités » Ed. Marinoor .Alger.1998.p70.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

في الحقيقية كانت هناك زيادة في القيمة¹ ، أيضا هذا التعادل الإداري ساعد على مسايرة سياسات الاقتصادية والمالية الداخلية في حين أن سعر الصرف لا يمثل القيد.

نظرا لثقل الدولار في السلة المرجعية ، زيادته مقارنة بباقي عملات السلة في النصف الأول من عام 1980، أنتج زيادة حقيقية بـ 50% للدينار الجزائري، هذا ما أدى إلى تخفيض منافسة الصادرات خارج المحروقات.

2. 2 - سياسة الصرف الايجابية (active) (1986-1994):

حتى عام 1986، سنة أزمة البترولية ، لم تكن هناك تغيرات سواء على مستوى الوسائل أو الأهداف في سياسة الصرف، لكن مع هذا الحدث الذي تعرضت له الجزائر والذي أدى إلى انخفاض عائدات تصدير، والتضييق للقيود الخارجية ، لم يكن بالإمكان الإبقاء على نفس سياسة الصرف ، حاولت الجزائر تعويض انخفاض عائدات البترول بالقروض الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، وبالمقابل السلطات حاولت آنذاك اتخاذ سياسة الصرف الإيجابية.

تتميز هذه السياسة بمحاولة تعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار، للتقرب من قيمته التوازنية.

تعديل سعر الصرف بدأ بـ : التخفيض الزاحف (انحدار التعادل) غير معلن عنه ثم بعدها تخفيض رسمي .

- الفترة 1989-1993: تدهور توازنات الاقتصاد الكلي جعلت الجزائر تدخل في إصلاحات هيكلية وإعادة تعريف جديد لآليات السياسة الاقتصادية للوصول إلى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. في هذا الإطار تم إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم وتعديل سعر الصرف.

¹ - NASHASHIBI K. et autres , « *Algérie : stabilisation et transition à l'économie de marché* » . Fonds Monétaire International , washington.1998.p85.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

3. - تعديل سعر الصرف وأثره على معدل التضخم:

- تلاشي الانضباط النقدي في 1992 و 1993.

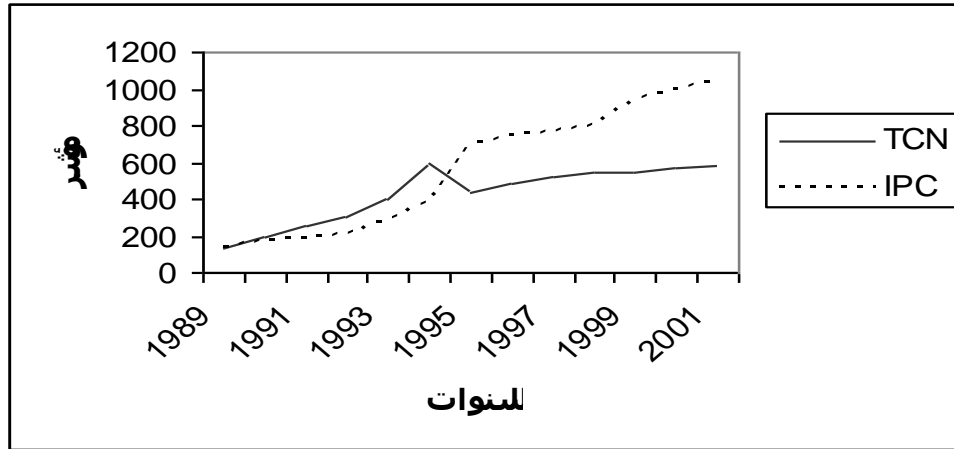
نظرا لحالة اللاتوازن الخارجي والارتفاع الأقصى للأسعار الذي أنعكس سلبيا على الصادرات وإيجابا على الواردات. تعديل سعر الصرف كان واجبا ومسجلا في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية، والهادف إلى إزالة عوائق ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطوير النشاط الإحلالي للاستيراد وتحسين تسير النشاط المالي والاقتصادي.

وعليه، فتعديل سعر الصرف الدينار الجزائري بدأ من 1986 بانحدارات التعادل ثم تخفيض رسمي قوي في 1991 بقدر 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، والهدف كان إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية.

انطلاقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، نعلم أن التدهور أو التخفيض يتحول على الأسعار بزيادة المنتج المستورد (تضخم مستورد).

الشكل رقم (3-2) : تطور مؤشر الأسعار للاستهلاك وسعر الصرف (دولار/دينار)

(1989-2001)، .



المصدر: ONS .p05: Donnée statistique,(IPC).N=308,1^{er} trimestre.2002.

بنك الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

فلقد تبين أن هناك ارتباط قوي بين معدل التضخم وسعر الصرف، هذا ما يعطي فكرة عن أهمية تأثير التخفيض على الأسعار الداخلية.

كما لاحظنا سابقا ، فالفترة 1989-1991 تميزت بما يلي :

- إنضباط نقدي نتج عنه تدني مهم لفائض السيولة للاقتصاد.

- تعديل لسعر الصرف.

وهذا كان تحت تأثير تدهور الدينار أكثر من 60% بصفة فعلية حقيقية ما بين 1988 و 1991¹. ارتفاع التضخم في هذه الفترة كان بسبب جهود إعادة توجيه الأسعار متعلق (تحرير الأسعار وتعديل سعر الصرف).

هذه النتائج تم التحصل عليها من 1989 إلى 1991 ، خاصة مع برنامجي (FMI) (1989 و 1991)، هذه الجهود الخاصة بالاستقرار لم يتم متابعتها بسبب تغير السياسات في 1992 و 1993.

1.3- سعر الصرف الموازي:

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة والهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات. ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الأموال إلى خارج مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازية أو السوق غير الرسمي). إن أسباب ظهور مثل هذا السوق هي نفسها بالنسبة للعديد من الدول النامية.

أسباب ظهور سعر الصرف الموازي :

هناك ثلاثة خيارات لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات :

- أدوات مالية ائتمانية سياسات انكماشية (سعر الفائدة، الضرائب و الرسوم).

- الاقتراض الخارجي (الاستدانة).

- فرض رقابة على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي.

¹ NASHASHIBI K. et autres ,op cit .p 7.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلّة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة. هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن. الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.

إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف. فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي. أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي. يتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري.

بالفعل بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تفاقم حجم سعر الصرف الموازي الجدول رقم: (04) وكذا الشكل رقم: (10) يبين تطور السعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1989/ 1994. الجدول رقم (3-3): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي (1994/1989).

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
السعر الرسمي	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5
السعر الموازي	6	6.8	7	9.5	10	12.5

المصدر: Revue Algérienne d'économie et de gestion, Université d'Oran. Mai. 1997

لقد عرف سعر الصرف الموازي إنخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 تخفيض للعملة بـ40% ولا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض للعملة فحسب بل إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الإقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة. زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من طلب على العملة الصعبة. إذا نلاحظ أنه في سنة 2000 إستقر سعر الصرف الموازي في حدود (1 FF = 12 DA) تقريبا.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

الشكل رقم (3-3) : تطور سعر الصرف الموازي والرسمي (1989/1994)



المصدر : إعداد الطالب حسب الجدول رقم 3-3

* إن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعامل العرض والطلب :

عامل الطلب - تحويلات رؤوس الأموال .

- بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية).

عامل العرض - التصدير - التهريب - الدبلوماسيةيون - العمال الأجانب - تحويلات المغتربين.

* إن من آثار التي تنجر من جراء وجود سعر الصرف موازي ما يلي :

- الآثار التضخمية - تشويه تخصيص الموارد - الرشوة والبيروقراطية.

4 - الفترة 1994-1998 :

نظرا للإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي الموروثة من عام 1993، أدرجت الجزائر مع (FMI) برنامج

التعديل الهيكلي، نحاول توضيح الترتيبات المتخذة في إطار سياسة الصرف والسياسة النقدية والنتائج المتحصل عليها.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

4.1 - الحاجة إلى برنامج التعديل الهيكلي (PAS):

تميزت نهاية سنة 1993 باختلالات عميقة داخلية وخارجية¹ :

أ - على الصعيد الداخلي :

- معدل التضخم مرتفع جدا (20.79%).

- عجز الميزانية بـ 8.7% من (PIB).

- زيادة نقدية كبيرة نتج عنها ضغط تضخمي كبير أدى إلى تغطية عجز الميزانية بالتمويل النقدي.

- نمو سلبي حقيقي لـ (PIB) (-2.2%).

ب - على الصعيد الخارجي :

- تدهور الميزان الجاري، منذ 1986 الأرصدة الجارية كانت كلها سلبية إلا في 1991 و1993 لكن هذا يرجع إلى قلة الاستيراد.

- المديونية تزيد عن 26 مليار دولار .

- نسبة خدمات الديون تمثل 82.2% في 1993 مقابل 35% في 1985، وذلك بسبب الاعتماد على القروض القصير الأجل (قروض الزبائن الخاصة).

- تدهور احتياطات الصرف، بلغت قيمتها بالدولار 1.5 مليار في 1993 مقابل 3 مليار في 1985.

هذه الإختلالات بدأت تزيد في بداية 1994 تحت تأثير انخفاض سعر البترول بـ 7% مقارنة بالنسبة لـ 1993، أين كان متوسط البرميل بـ 15.85 دولار ، زد على ذلك الدورة السيئة لميزان المدفوعات.

¹ - مصدر المعطيات : بنك الجزائر ، ONS 18.n⁰1996. Annuaire statistique de l'Algérie , résultats.

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

في هذه الحالة، لجأت السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج موسع للتعديل الهيكلي المدعم من طرف (FMI)، وفقاً¹ لـ (Mr Kiramane) هذا البرنامج كان يهدف إلى :

- استرجاع حيوية ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.
 - التحفيز على العودة إلى نمو جيد ودائم.
 - التحكم في التضخم والذهاب به إلى مستوى يمكن مقارنته بمعدلات الدول الشريكة للجزائر.
- ولتحقيق هذه الأهداف، عدة إجراءات تم القيام بها، وذلك في مجال سياسة الصرف والسياسة النقدية .

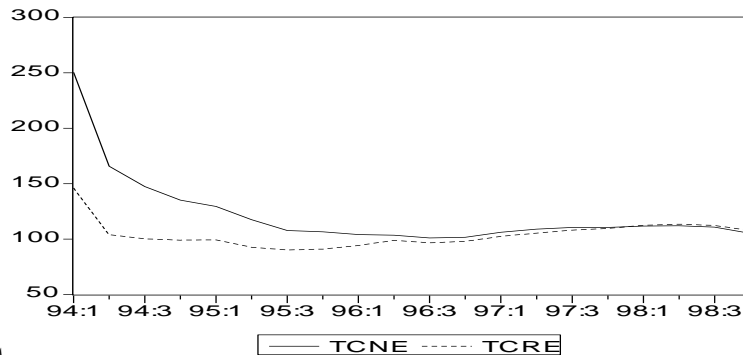
4. 2 - الإجراءات الخاصة بالسياسة الصرف :

من بين الإجراءات الأساسية المرتكز عليها في برنامج التعديل الهيكلي هي تعديل سعر صرف الدينار الجزائري، ولهذا الغرض هدفين تم تسطيرهما : 1- تخفيض جديد للدينار

2- الإحلال التدريجي لنمط الصرف المتقلب الموجه إلى نمط الصرف للتثبيت بالنسبة لسلة العملات حيث يهدف إلى إعطاء نوع من الليونة لسعر الصرف وذلك لكي ينفعل مع كل ما يطرأ من تدهورات أو إختلالات عند التبادل.

إن مجهودات إعادة توجيه الأسعار النسبي (التخفيض وتحرير الأسعار) المنطلقة منذ 1994 و المتبوعة بالتقلب الموجه لسعر الصرف أدوا إلى تدهور فعلي حقيقي للدينار بـ30% بين نهاية 1993 و 1996 (أنظر الشكل رقم :04).

الشكل رقم(3-4) : تطور سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي (1994:01-1998:04)
1990=100



المصدر : FMI.

¹ - Ex-Gouverneur de la banque d'Algérie de 1991 à 2001, Dans sa communication à l'Assemblée Nationale Populaire, 2000. Dans Media Bank NUMERO SPECIAL de 2000.P35

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

هذا التحسن للمنافسة الخارجية يجب أن تساهم في تنوع النشاط التصديري للاقتصاد في قطاعات أخرى غير المحروقات. بعد هذا التدهور الهائل، سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدأ يرتفع قليلا حتى 1998، هذا ما يفسر استقرار سعر الصرف الإسمي في السوق ما بين البنوك للصرف بالإضافة إلى أن معدل التضخم لم يقترب بعد من المتوسط في الدول الشريكة التجارية.

في إطار برنامج التعديل الهيكلي، استطاعت الجزائر إيجاد توفيق بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، هذا ما أعطى نتائج معتبرة في مجال الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وعليه تخفيض 1994 واعتماد نمط الصرف العائم (flottement) إلى يومنا هذا كان منسق مع السياسة النقدية فالبقاء على الانضباط النقدي ساعد على الاعتدال في تضخم و استقرار نسبي لسعر الصرف في السوق ما بين البنوك.

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف- التعويم الموجه -بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013 والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة. في ظرف كهذا، يهدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي. والجدول التالي يوضح متوسط سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية:

الجدول رقم(3-4) : متوسط سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية

EUR	USD	
1	1	
99,1927	74,4041	2010
102,2154	72,8537	2011
102,1627	77,5519	2012
105,4374	79,3809	2013
106,9064	80,5606	2014

المصدر: بنك الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

الشكل رقم (3-5): تطور متوسط سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية انطلاقا من الجدول رقم 3-4



خمس سنوات بعد بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عرفت الأسواق المالية تقلبات مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي الصعبة والذي يمر بمرحلة انتقالية في 2013. بعد الحركات الواسعة في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي و الأورو والين والجنيه الإسترليني)، خلال التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2012 وذلك حتى من حيث مستوياتها الحقيقية، اشتدت حدة هذه التقلبات منذ ماي و جوان 2013 كما امتدت تقلبات أسعار الصرف عبر العالم، مؤثرة خصوصا على بعض الاقتصادات الناشئة والنامية والتي سجلت خروج رؤوس الأموال. كان لتطور أسعار صرف هذه العملات خلال سنة 2013 آثار على أهم الاقتصاديات الناشئة في وضعية تتميز بأقل تراكم لاحتياطيات الصرف حتى ولو بقي مستويات احتياطياتها للصرف مرتفعة تاريخيا. إن هذا الوضع لتقلبات أسعار العملات الصعبة الرئيسية التي عاد من جديد ابتداء من ماي و جوان 2013 والذي أثر سلبا على الاقتصاديات الناشئة، تطلب تعزيز الآلية المرنة والديناميكية لتسيير تدخلات بنك الجزائر في السوق البينية للصرف، وذلك خصوصا بتعزيز المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي تناسقا مع آفاق تطور الأسعار النسبي بالتالي وفي هذه الوضعية لتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ومن خلال الجدول أعلاه ابتداء من ماي 2013 استقر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل الدولار الأمريكي إلى 74,4041 دينار جزائري لواحد دولار في 2010 أما في سنة 2011 عرف متوسط سعر الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا حيث سجل 72,8537 دولار وفي السنوات (2012, 2013, 2014) واصل متوسط سعر الدينار الجزائري انخفاض قيمته التدريجية امام سعر صرف الدولار، بالتوازي فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الأورو من قيمته متقلبا من 99,1927

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

دينار جزائري لوحد اورو إلى 106,9064 في 2014 مقارنة بسنة 2012، منتقلا من 102,1627 دينار جزائري لوحد دولار في 2012 إلى 105,4374 في سنة 2013.

إجمالا، يتميز تطور أسعار الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي بمرونة خلال السنة 2013 عرفت تقلبات في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية. تُعد مرونة أسعار صرف الدينار عنصرا مهما في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر ولا يمكنها أن تشكل، كما هو الحال في الاقتصاديات الناشئة ذات نظام صرف معوم، عائقا للمتعاملين الذين ينشطون في التجارة الخارجية، خصوصا كمستوردين. إن تحديث أدوات تغطية خطر الصرف الذي قام به بنك الجزائر في سنة 2011 يسمح في الواقع للبنوك التجارية بتغطية زبائنها ضد خطر الصرف. مع ذلك، نظرا للآجال الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما فيها واردات مواد التجهيز، فإن خطر الصرف يبدو منخفضا نسبيا، إذ أن المدفوعات الخارجية تتم شبه نقدا. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات بالأورو تشكل أقل من النصف¹ من الفاتورة الكلية لواردات الجزائر، ويتم تسوية النصف الآخر بالدولار أساسا.

5. سعر الصرف و ميزان المدفوعات:

إن التعزيز المتواصل للقابلية الاستمرار و لميزان المدفوعات خلال ستة سنوات متتالية (2003-2008)، بصفته أساس الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001، قد سمح بإرساء بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية مثلا لصدمة الكبيرة لسنة 2009 في حين وعلى الرغم من صلابه وضعية الاحتياطات الرسمية للصرف وكذا قابلية الاستمرار الجيدة للدينار لخارجي الجزائر، في محيط دولي يتميز بعودة التقلبات المالية، فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2013 تترجم مدى هشاشته بالنظر إلى ارتفاع مستوى الوارد سلع، حتى ولو كان جزء من هذه الواردات موجه الإنتاج والاستثمار.

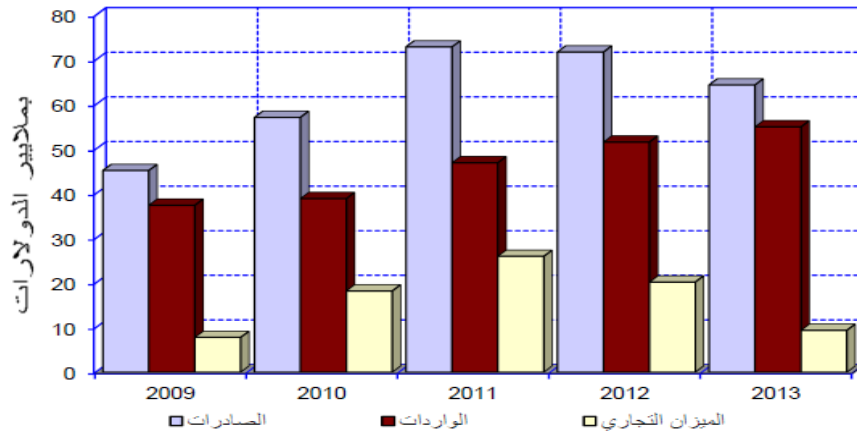
يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثي الثاني والثالث، في ظرف يتميز باستمرار المنح التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 حيث انخفض سعر البرميل إلى 62,3 دولار والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112,94 دولار للبرميل) وفي 2012 (111,05 دولار للبرميل) سجلت سنة 2013 فائض طفيف في الميزان

¹ التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109,55 دولار. تقلب متوسط السعر الشهري للبتول خلال سنة 2013 بين 101,45 و 115,79 دولار، كنتيجة لذلك وتحت أثر التراجع القوي لكميات المصدرة من المحروقات تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع¹ 10,27٪ خلال 2013، حيث بلغت 63,33 مليار دولار في 2013 مقابل 70,58 مليار دولار في 2012 بعد ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16,46 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013.

الشكل رقم(3-5): ميزان المدفوعات حسب التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر



أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرار عند 1,1 مليار دولار في 2013 مقارنة بالمستوى المسجل في 2012 و 2011، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع، سجلت واردات السلع خلال 2013 55,06 مليار دولار مقابل 51,57 مليار دولار خلال السنة السابقة، إنَّ هذا المستوى من الواردات غير قابل للاستمرار، وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة. إن مستوى كهذا من الواردات، بعد المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و 2012، يُناقض الهدف المرتقب لإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية، على وجه الخصوص عن طريق

¹التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

تعزير تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.

سجل الميزان التجاري عجزا خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (-0,18 مليار دولار)¹ متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات وعرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 تحسنا (3,41 مليار دولار)، مقابل 20,17 مليار دولار في 2012 و 25,96 مليار دولار في 2011 وهذا بعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم، في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضا، وهو اتجاه موافق إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل في السداسي الثاني من 2012.

وحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014 فقد تميزت هذه السنة بتسجيل عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث قدر ب 9,11² مليار دولار نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول مع استمرار الزيادة في حجم الواردات.

6. سعر الصرف ومعدل الفائدة:

تعتبر سياسة الصرف من بين السياسات الاقتصادية التي يمكن ان يكون لها تأثير على باقي المؤشرات الاقتصادية من بينها سعر الفائدة، إن الفوارق في معدلات الفائدة، وأفاق النمو القوي في منطقة الأورو وتباطئه في الولايات المتحدة وكذلك المخاطر المرتبطة بديمومة العجز المرتفع في الحساب الجاري الأمريكي تمثل العوامل الرئيسية التي تقف وراء الضعف المستمر للدولار الأمريكي فقد تدهور هذا الأخير فعلا أمام الأورو، في ظل وجود أفاق أفضل للنمو في منطقة الأورو. وقد بقي الدولار، لاحقا، مستقرا بشكل نسبي مقابل الأورو وذلك إلى غاية شهر أكتوبر، بالرغم من تقلص الفارق في معدلات الفائدة، مستفيدا في ذلك من التوقعات بحصول انعكاسات ايجابية على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ناجمة عن انخفاض الأسعار البترولية.

أما الجزائر و في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي حاولت استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض.

¹ التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر

² التقرير السنوي 2014 لبنك الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

و من زاوية هيكل معدلات الفائدة المطبقة من طرف بنك الجزائر، يبقى معدل الفائدة على تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة يُشكل المستوى الأدنى (0,30 %) ¹ مقارنة مع المعدلات المطبقة على الأدوات الأخرى لامتناس السيولة كما يولي بنك الجزائر في الواقع اهتماما متزايدا لمعدل الفائدة قصير الأجل على المستوى العملياتي والذي يبرز كقناة من بين قنوات الانتقال الهامة (معدل الفائدة، سعر الأصول، سعر الصرف، تمويل المصارف، الترقبات، إلخ) للسياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث : تدخل البنك المركزي في سياسة الصرف في الجزائر

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع أجنبي و قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي ، و قد نتج عن هزيمة فرنسا و خروجها من الجزائر جملة من التغييرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها و من أهم هذه التغييرات:

- تغييرات قضائية juridique تتمثل في تغيير مقررات المصارف (sieges) و توقفها نهائيا عن العمل.
 - تغييرات إجرائية و إدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
 - تغييرات مالية تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من هاجر من المحتلين.
- و قد نتج عن مجموع تلك التغييرات:
- تقلص شبكة الفروع و كانت شبكة واسعة.
 - زوال شبه كامل للمصارف المحلية و الصغيرة.
 - تصدع البنوك المختصة و لا سيما الزراعية منها.
 - استحالة التخطيط الاقتصادي و هو مبدأ اختارته أيضا الجزائر المستقلة وسط فوضى الموارد المالية.

المطلب الأول: المرحلة الممتدة من سنة 1962 آلي سنة 1986

تقرر انشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963 ، و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962. ²

و قد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة:

¹ التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر

² محمود حميدات /مدخل التحليل النقدي/ ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ص 104

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

• يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.

• بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. و بموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-441 , نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك و بالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص آلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية. آن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري, و يتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية و أولويتها و ذلك وفقا لآليات و شروط تتحدد أصلا بآليات و أهداف التنمية ذاتها, و بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها.

المطلب الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و بداية الثمانينات محدوديتها, و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به. سجلت سنة 1986¹ الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة , و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها آلي جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات , و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقليل من خطر عدم استرداد القرض . استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية, حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلى ذلك, أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخبزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخبزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

و جاء في قانون 88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسييرها قواعد القانون التجاري , كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية .

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا, نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي: هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

¹ نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

تشكل المصادقة على القانونين 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية, نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

و عليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المدرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم, و جاء قانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فيإمكانه إصدار القوانين و التنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من و آلي الخارج بالإضافة آلي مهامه التقليدية.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد سنة 1990

و فيها تم انشاء قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 و الذي أعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري .

مع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق تغيرت متطلبات الزبائن, بالإضافة الى ظهور مجموعة من البنوك الخاصة و المختلطة, و ذلك من اجل تجميع الإدخالات و تمويل الإنفاق الدولي الى غيرها من النشاطات.

يندرج التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية للصرف المتبع من طرف بنك الجزائر في الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الوضعية المالية الخارجية للجزائر. علاوة على ذلك، فإن مساهمة التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي تعد فعالة. خلال سنة 2012، المتميزة بحركات واسعة في أسعار الصرف لأهم العملات وأثرها على الاقتصاديات الناشئة، ورغم استقرار الأسواق المالية خلال الثلاثي الرابع من 2012، فقد استمر بنك الجزائر في سياسته النشطة لسعر الصرف - التعويم الموجه - مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي في مستواه التوازي على المدى المتوسط وفقا لتطور الأساسيات الاقتصادية. إن تعزيز التدابير لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2011 يندرج ضمن هذا الهدف الاستراتيجي الكامن في ضرورة تقوية أساسيات سعر الصرف.

من جهة أخرى، اتخذ بنك الجزائر في 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البنينة للصرف، خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات. بالفعل، طور بنك الجزائر في 2012 أدوات تغطية خطر الصرف، أي الصرف لأجل تعليمة رقم (04. 2011 بتاريخ 19 أكتوبر 2011، المعدلة والمتممة رقم 79 .95 المتضمنة تنظيم وسير السوق البنينة للصرف) إذا، إن هذه التدابير للتعلية تمكن البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن أن تواجهه زبائنها، مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق النقدية البنينة للمصارف مع ذلك، ونظرا لآجال الحد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية

الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر

الواردات من مواد التجهيز، يتبين أن مخاطر الصرف منخفضة نسبيا، كون التسديدات الخارجية تتم غالبا فورا إضافة، يجدر التوضيح أن المدفوعات بالأورو لا تمثل إلا تقريبا نصف الفاتورة الكلية لواردات الجزائر، تتم تسوية الباقي أساسا بالدولار.

تماشيا مع مسؤولية بنك الجزائر في السهر على أمن وصلابة النظام المصرفي، تعززت مهامه المتعلقة بالإشراف والرقابة المصرفية في إطار صلاحياته الجديدة في مجال الاستقرار المالي. في هذا الصدد، يمكن لبنك الجزائر أن يعتمد على التطور المحقق في مجال الإشراف المركز على المخاطر. ساعد تقييم القطاع المصرفي في 2013 إلى إبراز محاور التعزيز الإضافية للاستقرار المالي في الجزائر، وهي قيد التنفيذ منذ بداية 2014.

خلاصة الفصل :

سعر الصرف لم يبداء التحكم فيها إلا منذ بداية 1986، قبل هذا التاريخ كان يثبت بالنسبة لعملة واحدة ثم بالنسبة لسلة عملات ، من خلال هذا النمط فإن تخفيضات الدينار التي تم اعتمادها سابقا، لإلغاء هذه التذبذبات لتحرر نمط الصرف في 1994 ، للحصول على ليونة سعر الصرف . القيمة الخارجية للدينار تحدد في سوق الصرف في إطار حرية العرض والطلب.

نستطيع القول ، أنه عن طريق تطور سياسة الصرف في الجزائر، يمكن التذكير بالمرحلة الثلاثة بحسب تكاملها :

- المرحلة الأولى (1989-1993) : التنظيم النقدي وتعديل سعر الصرف في المقدمة للاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ، أعطى نتائج لا بأس بها، ومع نهاية هذه الفترة تم الرجوع إلى التوسع النقدي والذي أدى إلى الإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي .
- المرحلة الثانية (1994-1998) : في إطار برنامج التعديل الهيكلي نجح في إعادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا بفضل الإبقاء على تناسق السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف .
- المرحلة الثالثة (1999- إلى يومنا هذا) : من جهود الإستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جهود البقاء الاستقرار الرامي إلى إستقرارية سعر الصرف على مستواه المعهود عند التوازن ومستوى التضخم الإعتدالي كمؤشرات للدخول إلى اقتصاد السوق .

مما لا شك فيه أن مختلف دول العالم تطمح إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لمختلف القطاعات، و كل هذا من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد و كذا إشباع مختلف حاجياتهم و الوصول إلى أعلى مستويات الرفاه الاجتماعي، و لكن هذا لا يتسنى إلا من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة و فعالة، و من بين هذه السياسات و ما كان موضوع دراستنا وهي السياسة النقدية وسياسة الصرف، و في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة أو ما يعرف بالعملة الاقتصادية أصبحت الكثير من التحديات و التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار للوصول إلى الأهداف المنشودة و السالفة الذكر.

و لهذا تناولنا في بحثنا هذا إشكالية تتمحور حول مدى فعالية السياسة النقدية وسياسة الصرف في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (العملة الاقتصادية)، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، و بالأخص صندوق النقد الدولي أو في الجزائر فيما يخص النظام المصرفي بصفة خاصة.

و معالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي نظرا لتناسبهما و طبيعة الموضوع، و هذا ما تجلّى من خلال عرضنا للفصول الثلاثة للموضوع انطلاقا من مجموعة من الفرضيات.

و سنعرض في هذه الخاتمة ملخصا للفصول الثلاثة و نتائج اختبار الفرضيات:

حاولنا في الفصل الأول توضيح ماهية السياسة النقدية و كذا أهدافها، و ذلك من خلال إبراز مختلف التعاريف الخاصة بهذه الأخيرة و إيضاح مختلف مراحل تطورها، و تناولنا مختلف أهدافها سواء كانت أولية أو وسيطية أو نهائية، و تعرضنا إلى إشكالية ذات أهمية و المتمثلة في أهداف و أثر السياسة النقدية في هيكل السياسة الاقتصادية، و حاولنا إعطاء بعض المفاهيم والتفسيرات الخاصة بالسياسة النقدية والمراحل التي مرت بها من خلال المدارس الفكرية وإبراز أهم الاختلافات وكذا فعالية السياسة النقدية وأثرها على النشاط الاقتصادي .

خصصنا الفصل الثاني للدراسة النظرية لسعر الصرف وأدرجنا ضمن هذا الفصل عدة عناوين فرعية بما يلم ويشمل الخطوط العريضة للظاهرة بدئنا بتعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى ثم بعدها تطرقنا إلى أنظمة الصرف و أخيرا تم إبراز أهداف وأدوات سياسة الصرف .

وأخيرا تمحور الفصل الثالث حول الدراسة التحليلية والوصفية للتطورات النقدية والمصرفية في الجزائر ومدى التفاعل مع التحولات الراهنة في إطار العملة الاقتصادية، و ذلك من خلال مختلف الإصلاحات التشريعية التي تعتبر أساس هذا النظام، و وضعنا هذه التطورات من خلال إصلاحات السبعينات و الثمانينات ووصولنا إلى إصلاحات التسعينات، وهذا طبقا للقوانين الصادرة التي كانت إعلانا عن نقلة جديدة لهذا النظام من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

النتائج النظرية و التطبيقية:

بعد دراستنا الموضوع و الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة به خلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن العولمة المالية قد تأثر على السياسة النقدية وسياسة الصرف و ذلك بتحجيم دورها في معالجة الاختلالات، فقد يخلق هذا الترابط بين الأسواق المالية و النقدية العالمية تحديات عديدة أمام آليات السياسة النقدية وسياسة الصرف و عدم القدرة على تحقيق جميع أهداف السياسة الاقتصادية، الشيء الذي دفع إلى الاستعانة بعدة سياسات اقتصادية أخرى ، كالسياسة المالية و السياسة الضريبية ، و التي تعتبر كسياسات متكاملة مع السياسة النقدية وسياسة الصرف لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية .

- التحولات الناجمة عن العولمة المالية والاقتصادية دافعا أساسيا للقيام بإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري، ، بحيث تم القيام بعدة عمليات إصلاح لهذا الجهاز و ذلك من خلال القوانين و التشريعات المنظمة له، بحيث كان أهمها القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض ، و كذلك التعديلات الخاصة به و المتمثلة في الأمرين 01-01 في سنة 2001 و 11-03 في سنة 2003، و ذلك من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية التي فرضتها العولمة المالية، و جعل هذا الجهاز يتميز بأكثر مرونة و أكبر فعالية و إعطاء أصحاب الخبرة مجالا أوسع في تحديد مسار السياسة النقدية و المصرفية.

- قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل مسايرة التطورات العالمية على مستوى الجهاز المصرفي خاصة القانون 10-90 و التعديلات التي خص بها نظرا لتغير الظروف والأوضاع خلال العشرية الأخيرة و نخص بالذكر التعديلاتين 01-01 و 11-03 و هذا من أجل إعطاء السلطة النقدية أكثر استقلالية، و فتح المجال أمام أصحاب الخبرة ليدلوا بدلوهم في صياغة السياسة النقدية.

- سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إحكام الرقابة على سعر الصرف من أجل التقليل من التغيرات والتقلبات التي تحدث فيه والتي ينتج عنها العديد من المشاكل الاقتصادية على غرار ضعف القدرة الشرائية المحلية نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي بسبب تراجع مستوى الإنتاج الفعلي خارج الاقتصاد الريعي المعتمد تمام على ما تجود به الأرض من معادل، ضف إلى ذلك الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تنتج عن سوء التحكم في سعر الصرف وتسييره وفق سياسة غير رشيدة.

- تحسنت وضعية القطاع المصرفي بوضوح خلال العشر سنوات الأخيرة كونه لم يتضرر بصفة مباشرة بآثار الأزمة المالية الدولية من 2007- 2008 إنه فضلا لإصلاحات مختلفة، تعزز تسيير المخاطر المصرفية، كما تعد مؤشرات صلابة النظام المصرفي معتبرة لو تعزز البعض منها في الأربع سنوات الأخير مع هذا النظام الجديد الصادر في 2009، المتضمن تشكيلة كاملة من إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية، تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية. إضافة إلى ذلك، تُعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010(الأمر

رقم 10- 04 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11) ، المتعلقة بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية، مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

- أبرز القانون المصرفي لسنة 2010 دور بنك الجزائر في مجال استقرار القطاع المصرفي، إذ عليه أن يحرص على سلامة وصلابة هذا القطاع. لهذا الغرض، أسند لبنك الجزائر منذ سنة 2010 صلاحيات أوسع لمباشرة أي تحقيق على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، مما يساهم في تعزيز قدرة الكشف المبكر لمواطن الضعف عن طريق متابعة أفضل للمصارف والمؤسسات المالية.

- يعاني النظام المصرفي الجزائري من عدة مشاكل أهمها غياب الثقافة المصرفية لدى المجتمع و ذلك من خلال عدم تعامله و تفاعله مع التطورات التكنولوجية.

- بناء هيكل اقتصادي سليم يتطلب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في أحيان كثيرة لخلق بيئة مصرفية سليمة وتعزيز المنافسة وكذا تقوية الإطار الإشرافي والتنظيمي.

- تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر للخارج مصدرا لعدم الاستقرار النقدي (التضخم المستورد).

الإقتراحات:

- من أجل التطبيق السليم لسياسة التضخم، لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية و الإقتصادية ، ولاسيما توفير عدد من الأدوات غيرالمباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصدقية والشفافية فيها.

- محاولة الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، ولاسيما في مجال التدريب والاستشارات الفنية.

- يجب الابتعاد عن التمويل التضخمي نظرا إلى المخاطر الكبيرة التي يشكلها على الاقتصاد، ولاسيما في ظل جمود الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر سببا رئيسيا في تعمق التضخم.

- لابد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على ضمان تدفق المعلومات وتحليلها، بما يخدم الآفاق المستقبلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يساهم في تفعيل عملية وضع معدل التضخم المستهدف وواقعيتها.

- إجراء بحوث باستخدام نماذج قياسية تربط بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية وتحدد العلاقة بينهما بغية ترشيد فاعلية سياسة استهداف التضخم، والإيفاء بأحد شروطها الضرورية واللازمة لتحقيق الفاعلية المطلوبة منها

- إن التحفضات فيما يخص تمويل الاستثمارات تجبر الشركات الوطنية على تعطيل نموها و الحد من استثماراتها ، و مع إنشاء صندوق الضمان على الودائع (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) الذي تم بموجب مرسوم تشريعي بتاريخ

2004/08/19 فإن المحيط البنكي قد يعرف شروط مشجعة تمكنه من تلبية طلبات القروض و عالية فان غياب رؤية واضحة و إرادة سياسية تشكلان عامل أساسي في عرقلة مسار الإصلاحات النقدية و المالية، و من ثم يجب تنويع إيرادات الدولة و ذلك بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي و ترشيد نفقات الدولة و إصلاح المنظومة المصرفية و المالية على أساس إقامة نظام مالي حديث و فعال يساهم في تمويل المشاريع التنموية بدل تمويل الواردات للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- . دور السياسة النقدية في ضبط التضخم
- . السياسة النقدية و السياسة المالية في الجزائر
- . القيام بإصلاح هيكلي و مالي للقطاع المصرفي تحت إشراف قطاع رقابي كفء قادر على استخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الإستثمار وهو لا يتأتى إلا بالإهتمام و التدريب المتواصل خاصة مع التطور المتسارع و الثورة التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي عموما.

ختاما وعلى ضوء معالجتنا لموضوع البحث وإسقاط الدراسة على حالة الجزائر، رغم أننا حاولنا الإحاطة بموضوع السياسة النقدية وسياسة الصرف إلا أننا مدركون جيدا لعدم الإلمام بجميع الجوانب لأن هذه الموضوع الذي كثر حوله الجدل لا يتصف بمظهر واحد، بل هو مجموعة من المظاهر التي تتصف بالتجدد و التقلب والاستحداث، و رغم كل هذا إلا أننا نتطلع لأن تكون هناك دراسة معمقة لكل مرحلة على حدة ومواجهة التحديات التي قد تحدث بأقصى سرعة و أكبر فعالية، و من أجل هذا لا بد من التميز بالمرونة والخبرة الميدانية. و في الأخير، نتمنى أن نكون قد وفقنا قي تقديم البحث في حلة بسيطة و بدقة كبيرة، كما نتمنى أن تكون مرجعا مساهما في إثراء المكتبة و لو بالشيء القليل، كما نرجو أن تحصل الاستفادة للطلبة الباحثين خاصة في مجال السياسة النقدية و العولة الاقتصادية.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
30	أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946 .	1- 2
46	تأثير السياسة النقدية على سياسة الصرف	1- 3
53	التضخم في الجزائر (2000- 2014) .	2-3
60	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي (1989/1994) .	3-3
64	متوسط سعر صرف الدينار الصرف مقابل العملات الأجنبية	4-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
54	منحنى التضخم للفترة (2000-2014)	01-3
58	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك و سعر الصرف (دولار/دينار)	02-3
61	(تطور سعر الصرف الموازي والرسمي (1989/1994	03-3
63	تطور سعر الصرف الإسمي الفعلي والحقيقي (1994-1998)	04-3
65	تطور متوسط سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.	05-3
67	ميزان المدفوعات	06-3

قائمة المراجع

أولا الكتب باللغة العربية

- سمير محمود معتوق - النظرية و السياسات النقدية - الدار المصرية اللبنانية 1989 القاهرة
- جميل الزيدانين - السياسات في الجهاز المالي - دار وائل للنشر - عمان، 1999
- ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق
- عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت 1975
- أحمد جامع - التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة، 1990
- محمد حسين الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2000
- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003
- قدي عبد المجيد، التنمية والسياسات في الجهاز المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000
- ضياء ومجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر ، 1993 الطبعة الأولى
- اسامة محمد (الغولي) ومجدي محمد شهاب ، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة للنشر .1997.
- حمدي (عبد العظيم) ، " سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة "، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1984
- الحريري (محمد خالد)، " الإقتصاد الدولي "، جامعة دمشق ، سوريا. 1977.
- د.الموسوي:(ضياء مجيد) : "نظام النقد الدولي" ، المؤسسة الجزائرية للطباعة .1987.
- عطون مروان، "أسعار صرف العملات" ، دار الهدى الجزائر. 1992.
- مندور احمد ، "مقدمة في الاقتصاد الدولي" ، الدار الجامعية . 1990
- حميدات(محمود): " مدخل لتحليل النقدي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996
- سالفاتور (دومينيك) ، " الأقتصاد الدولي" ، سلسلة ملخصات شوم ، دار ماكجرو هيل للنشر. 1984
- الفار (ابراهيم محمد)، "سعر الصرف بين النظرية والتطبيق" ، دار النهضة العربية ، القاهرة. 1992
- حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، دار زهراء الشرق، القاهرة مصر 1998
- كامل بكري ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1988
- أحمد هني ، العملة والنقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991
- حمدي عبد العظيم الاقتصاد العالمي، دار النهضة العربية القاهرة، 1990

- بخراو يعدل فريدة . تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة 2004 ،
- محمو حشاد نبيل ، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت 1994
- د يونس ، اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1999
- لدكتور وسام مالك النقود و السياسة النقدية الداخلية دار المنهل اللبناني . 2000
- وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 2001
- يوسف 128-يوسف أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت 1992
- بن عزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004،
- جودي كريم ، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي، 1996،
- محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996،

الكتب بالغة الفرنسية

Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionary of Business and Economy ,(NewYork; Macmillan Publishing Co 1977

PHILIPPE Avoyo ,ET Autres, « *finance appliquée* » , paris, dunod, 1993

PERYRARD Josette , « *Gestion Financiere Internationale* »,3ème edtion , vuibert,paris.1995

KRUGMAN.P et OBSTFELED.R, « *Economie Internationale* » , Belgique.1992.

FAUGERE.J-P et VOISIN.C, « *Le Système Financier et Monétaire International* ».edtion.nathan.1994-

SALLES Pierre , « *Problèmes Economiques Généraux* »,6ème edition . dunod.paris .1986.

BENISAAD.M.E. « *Lajustement Structurel Objectifs Expériences* ».alain.edition .Alger.1993-

BERGER.Pierre. « *La Monnaie et ses Mécanismes* ».edition bouchene.alger.1993.

BENBITOUR A , « *L'Algérie au Troisième Millénaire : D'fis et potentialités* » Ed. Marinoor .Alger.1998

- NASHASHIBI K. et autres , « *Algérie : stabilisation et transition à l'économie de marché* » . Fonds Monétaire International , washington

المجلات:

ألكسندر سفويودا ، إصلاح البنيان المالي ، مجلة التمويل والتنمية عدد سبتمبر 1999-

بينوا كيريه وجان بيزاني - فيري ، قضية الإهمال بحسن نية العمل على سعر الصرف ، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 1999

المواقع الالكترونية:

" إصلاح سعر الصرف : تحمل المسؤولية تجاه العالم أيضا " على الموقع arabic.people.com

" البنك المركزي الأوربي " موضوع منشور على الموقع WWW.islam-online.net.

- عبد الحق بوعتروس، " الأنظمة البنكية والتقنيات المالية"

www.bank-of-algeria.dz

المذكرات:

شملول حسينة، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

بن عبد الفتاح دحمان : " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1997.

التقارير بالعربية:

التقرير السنوي بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2006

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004
ديوان الوطني للإحصائيات، 2006

التقرير السنوي بنك الجزائر 2013.2014

التقارير بالفرنسية:

-conseil National Economique et Social, **Rapport Sur La Conjonction Economique Et Sociale** l'année 1997

Revue Algérienne d'économie et de gestion, d'Oran.Mai.1997

l'Algérie en quelque chiffres 1993 ,1996 ons

ons . rapport sur a situation économique et sociale année 1999

cnes rapport sur la conjuncture économiques social de l'année
1997 .2001.2004

Annuaire statistique de l'Algérie , résultats.1996.n⁰18.ONS

Ex-Gouverneur de la banque d'Algérie de 1991 à 2001, Dans sa communication
à l'Assemblée Nationale Populaire ,2000.Dans Media Bank NUMERO SPECIAL de 2000

BANQUE D'ALGERIE , « **Rapport 2001 : Evolution économique et monétaire en
Algérie** ».juillet 2002

المحتويات

الإهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... أ . ث

الفصل الأول: السياسة النقدية..... (02 . 21)

مقدمة الفصل..... 02

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهميتها..... 03 . 10

1-تعريف السياسة النقدية..... 03

2-السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي..... 04

2-1-المدرسة الكلاسيكية..... 04

2-2المدرسة الكينزية..... 04

2-3-المدرسة النقدية..... 05

3-أهداف السياسة النقدية..... 07

3-1- استقرار المستوى العام للأسعار..... 07

3-2-التوازن في ميزان المدفوعات..... 08

3-3-تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية..... 08

3-4-تحقيق التنمية الاقتصادية..... 09

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية..... 10 . 20

1-أدوات كمية..... 11

1-1سعر إعادة الخصم..... 11

12	1-2-السوق المفتوحة.....
13	1-3- نسبة الاحتياطي الإجباري.....
16	2-أدوات كيفية.....
17	2-1-تأطير القروض
17	2-2-التنظيم الانتقائي للقروض.....
17	2-3-النسبة الدنيا للسيولة.....
17	2-4-فرض أسعار تفضلية لإعادة الخصم.....
18	2-5-تغيير شروط الاحتياطي القانوني.....
18	2-6-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.....
18	2-7-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.....
18	2-8-تنظيم معدلات الفائدة
19	3-التعليمات المباشرة.....
19	3-1-الإقناع الأدبي.....
20	3-2-الإعلام
21	خاتمة الفصل.....
(39.23)	الفصل الثاني : سياسة الصرف.....
23	مقدمة الفصل
27.21	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
24	1 - تعريف سعر الصرف.....
24	2 - صيغ الصرف.....

- 24..... 1.2 - سعر الصرف الاسمي
- 25..... 2.2 - سعر الصرف الحقيقي
- 25..... 2.3 - أسعار الصرف الفعلية الاسمية
- 27..... 2.4 - أسعار الصرف الفعلية الحقيقية
- 38.28..... المبحث الثاني: أنظمة الصرف
- 28..... 1 - نظام ثبات الصرف
- 28..... 1.1 آلية الصرف
- 29..... 1.2 تقييم النظام
- 29..... 1.2.1 - المحاسن
- 29..... 1.2.2 - المساوئ
- 30..... 2 - نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل
- 30..... 2.1 - آلية الصرف
- 31..... 2.2 - تقييم النظام
- 31..... 2.2.1 - المحاسن
- 31..... 2.2.2 - المساوئ
- 32..... 3 - نظام سعر الصرف المرن
- 32..... 3.1 - آلية الصرف
- 34..... 3.2 - تقييم النظام
- 34..... 3.2.1 - المحاسن
- 34..... 3.2.2 - المساوئ
- 35..... 4 - نظام الرقابة على الصرف

35.....	1. 4 - مفهوم و أهداف الرقابة على الصرف
35.....	1. 1. 4 - مفهوم الرقابة على الصرف
35.....	2 . 1. 4 - أهداف الرقابة على الصرف
36.....	2 . 4 - تقنيات الرقابة على الصرف
36.....	1. 2 . 4 - اتفاقيات المقايضة
36.....	2 . 2 . 4 - اتفاقيات الدفع
36.....	3 . 2. 4 - اتفاقيات المقاصة
36.....	4 . 2 . 4 - اتفاقيات القائمة
36.....	5 . 2. 4 - نظام سعر الصرف الموحد
37.....	6 . 2 . 4 - سعر الصرف المتعدد
37.....	3- 4 - الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة
38.....	5. أهداف سياسة سعر الصرف وأدواتها.
39... ..	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطور السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر... (7341)
41.....	مقدمة الفصل
46.42.....	المبحث الأول: العلاقة النظرية بين السياسة النقدية وسياسة الصرف
42.....	المطلب الأول: سعر الصرف، هدف خاص للسياسة النقدية
68.44.....	المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على سياسة سعر الصرف
47.....	المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة النقدية وسياسة الصرف في الجزائر
47	المطلب الأول: السياسة النقدية و النظام المصرفي ما قبل التسعينات
47.....	1. إصلاحات السبعينات
48.....	2. إصلاحات الثمانينات
50.....	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية بعد التسعينات

50.....	التطورات النقدية منذ عام 1991
52.....	هدف استقرار الأسعار و التحكم في التضخم
54.....	المطلب الثالث: تطور سياسة الصرف في الجزائر.
55.....	1 - نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة.....
55.....	1.1 - الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963)
55.....	1.1 - التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)
55.....	2 - نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994)
56.....	2.1 - سياسة الصرف السلبية (passive) (1973-1986)
57.....	2.2 - سياسة الصرف الايجابية (active) (1986-1994)
58.....	3. تعديل سعر الصرف وأثره على معدل التضخم.....
59.....	1.3 سعر الصرف الموازي
61.....	4. الفترة 1994-1998.....
62.....	1.4- الحاجة إلى برنامج التعديل الهيكلي (PAS).....
63.....	2.4- الإجراءات الخاصة بسياسة الصرف.....
66.....	5. سعر الصرف وميزان المدفوعات.....
68.....	6. سعر الصرف ومعدل الفائدة.....
72.69.....	المبحث الثالث: تدخل البنك المركزي في سياسة الصرف في الجزائر.....
69.....	المطلب الأول: المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1986.....
70.....	المطلب الثاني: المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990.....

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد سنة 1990.....71

خاتمة الفصل.....73

.....الخاتمة العامة

.....قائمة المراجع

.....قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
--------	---------	-----------

84	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمج حركية	01
86	نموذج ماندل فلمنج: كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الفائدة	02
110	يبين تطور معدل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) خلال الفترة 1993/1989.	03
112	تطور و هيكله القروض الداخلية (1993-1991): المصدر بنك الجزائر.	04
113	تطور سعر الصرف الإسمي الفعلي والحقيقي (1993:4-1990:01)	05
115	تطور سعر الصرف الموازي والرسمي (1994/1989)	06
118	تطور معدل التضخم (1998-1994)	07
119	تطور سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي (1998: 04-1994:01)	08
122	تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي (2001 :04-1998: 01) .	09

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
--------	---------	---------------

41	أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946 .	01
69	نماذج عن درجة التداخل و الانفصال بين مهام الحكومة والبنك المركزي .	02
72	تبين مختلف الأهداف لوسائل السياسة النقدي .	03
85	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة على مستوى الناتج المحلي،أسعار الفائدة والاحتياط.	04
96	يبين تطور معدل التضخم(1990-1998).	05
99	يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990.2006) الوحدة مليار دج.	06
102	يبين: طبيعة العناصر السلة المرجعية.	07
111	تطور معدلات التضخم (الفترة 1989-1993) .	08
114	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي (1989/1994) .	09
123	الجدول رقم 10: يبين تطور معدل الصرف مقابل الدولار	10

قائمة الجداول

